



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
التخصص: محاسبة وجباية

الموضوع

دور المراقب الميزانياتي في ترشيد النفقات العمومية دراسة استبائية

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالب (ة):

— بوزيدي إلياس

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا		الأستاذ (ة): الاسم واللقب
مشرفا		الأستاذ (ة): كش محمد
ممتحنا		الأستاذ (ة): الاسم واللقب

السنة الجامعية: 2025-2026



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
التخصص: محاسبة وجباية

الموضوع

دور المراقب الميزانياتي في ترشيد النفقات العمومية دراسة استبائية

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالب (ة):

— بوزيدي إلياس

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا		الأستاذ (ة): الاسم واللقب
مشرفا		الأستاذ (ة): كش محمد
ممتحنا		الأستاذ (ة): الاسم واللقب

السنة الجامعية: 2025-2026

تقدير وشكر

إنجاز هذا العمل ما كان ليتحقق إلا بتوفيق من الله تعالى، فله الحمد أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتوجه بخالص الامتنان والتقدير إلى الأستاذ المشرف كحش محمد، على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى ما قدّمه من توجيهات علمية قيّمة وملاحظات بناءة كان لها دور كبير في تطوير هذا البحث وإتمامه بالشكل المطلوب. كما كان لمتابعته المستمرة وتشجيعه أثر بالغ في تجاوز مختلف الصعوبات التي واجهتني أثناء إنجاز هذه الدراسة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كافة الأساتذة الأفاضل الذين ساهموا في تكويني العلمي طوال مسيرتي الجامعية، وإلى كل من قدّم لي الدعم والمساندة وساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ، خير خلق الله أجمعين.
أهدي هذا العمل المتواضع، ثمرة جهدي خلال مسار دراستي في مرحلة الماجستير، إلى من كان
دعائها سندي، وصبرها دافعي، ورضاها سبب توفيقتي،
إلى من رافقتني بعطائها دون انتظار مقابل، وكانت ولا تزال مصدر القوة والإلهام في حياتي،
إلى أُمِّي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.
راجياً من الله عز وجل أن يكون هذا العمل في ميزان حسناتها، وأن يجزيها عني خير الجزاء، وأن
يوفقني لبرّها كما تحب ويرضى.

ملخص:

تُعد الرقابة المالية من أهم الآليات المعتمدة لضمان حسن تسيير المال العام داخل البلديات، حيث تهدف إلى تعزيز الشفافية والانضباط المالي وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العمومية. وفي هذا السياق، يبرز دور المراقب الميزانياتي كأحد أهم الفاعلين في منظومة الرقابة القبلية على النفقات العمومية، لما له من دور أساسي في ضمان قانونية وفعالية الالتزامات المالية قبل تنفيذها. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المراقب الميزانياتي في ترشيد النفقات العمومية على مستوى البلديات، من خلال توضيح مهامه في مراقبة النفقات العمومية وتحليل مدى مساهمته في تحسين جودة التسيير المالي المحلي، كما تسعى إلى تقييم فعالية الرقابة الميزانياتية في دعم الانضباط المالي وترشيد الإنفاق العمومي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات الميدانية عبر استبيان تم توزيعه على عينة من مجتمع الدراسة، وتم تحليل هذه البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بهدف قياس أثر الرقابة الميزانياتية على ترشيد النفقات العمومية. وأظهرت نتائج الدراسة أن المراقب الميزانياتي يساهم بشكل فعال في تحسين كفاءة التسيير المالي داخل البلدية، من خلال تعزيز الرقابة القبلية على النفقات، مما يؤدي إلى دعم مبادئ الانضباط المالي وترشيد استخدام الموارد العمومية.

الكلمات المفتاحية: المراقب الميزانياتي، الرقابة المالية القبلية، النفقات العمومية، ترشيد النفقات.

Abstract:

Financial oversight is one of the most important mechanisms used to ensure the proper management of public funds within municipalities, as it aims to promote transparency and financial discipline and achieve the optimal use of public resources. In this context, the role of the budget auditor stands out as one of the most important actors in the system of ex ante oversight of public expenditures, given their essential role in ensuring the legality and effectiveness of financial commitments prior to their implementation. This study aims to highlight the role of the budget auditor in rationalizing public expenditures at the municipal level by clarifying their duties in monitoring public expenditures and analyzing the extent of their contribution to improving the quality of local financial management. It also seeks to evaluate the effectiveness of budgetary oversight in supporting financial discipline and rationalizing public spending. The study employed a descriptive-analytical approach, in which field data were collected via a questionnaire distributed to a sample of the study population. This data was analyzed using appropriate statistical methods to measure the impact of budgetary oversight on the rationalization of public expenditures. The study's results showed that the budget controller effectively contributes to improving the efficiency of financial management within the municipality by strengthening ex ante oversight of expenditures, thereby supporting the principles of fiscal discipline and the rational use of public resources.

Keywords: Budgetary Controller , ex ante financial control, public expenditure , Rationalization of public expenditure.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

II	تقدير وشكر.....
III	الإهداء.....
IV	ملخص:.....
5	قائمة الجداول.....
VII	قائمة الأشكال.....
IX	قائمة المختصرات.....
XI	قائمة الملاحق.....
12	مقدمة.....
6	الفصل الأول:.....
6	الأدبيات النظرية و التطبيقية.....
7	تمهيد:.....
8	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمراقب الميزانياتي وترشيد النفقات العمومية.....
8	المطلب الأول: مفهوم المراقب الميزانياتي.....
8	المطلب الثاني: مهام المراقب الميزانياتي.....
10	المطلب الثالث: مفهوم النفقات العمومية وترشيدها.....
11	المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين المراقب الميزانياتي و ترشيد النفقات.....
11	المطلب الأول: دور الرقابة الميزانية في ترشيد النفقات.....
13	المطلب الثاني: نتائج رقابة المراقب الميزانياتي.....
15	المطلب الثالث: معوقات دور المراقب الميزانياتي.....
17	المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.....

17	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.....
20	المطلب الثاني: تحليل الدراسات السابقة.....
21	المطلب الثالث: القيمة المضافة للدراسة الحالية.....
22	خلاصة الفصل :
23	الفصل الثاني:.....
23	الدراسة الميدانية.....
24	تمهيد:.....
25	المبحث الأول: المعالجة الإحصائية لعينة الدراسة.....
25	المطلب الأول: منهج الدراسة.....
27	المطلب الثاني: عرض البيانات الإحصائية لعينة الدراسة.....
32	المطلب الثالث: فحص و معالجة بيانات الدراسة.....
45	المبحث الثاني: مناقشة النتائج.....
45	المطلب الأول: تحليل نتائج دور المراقب الميزانياتي.....
46	المطلب الثاني: تحليل نتائج ترشيد النفقات العمومية.....
47	المطلب الثالث: تحليل نتائج العلاقة بين المراقبة و ترشيد النفقات.....
49	خلاصة:.....
50	خاتمة.....
50	قائمة المراجع.....
50	الملاحق.....

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الاستبيانات الموزعة والمسترجعة	25
02	درجات مقياس ليكرت الخماسي	26
03	درجات تفسير الإجابة حسب مجال المتوسط الحسابي	26
04	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	28
05	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	29
06	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	30
07	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	31
08	مستوى معامل الارتباط والقيمة المحددة له	32
09	يبين الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول (دور المراقب الميزانياتي)	33
10	يبين الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (ترشيد النفقات العمومية)	34
11	يبين الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (العلاقة بين المراقبة والترشيد)	36
12	قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخو الدرجة الخاصة به	38
13	يبين نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المحور الأول	38
14	يبين نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المحور الثاني	39
15	يبين نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المحور الثالث	39
16	نتائج تحليل فقرات محور دور المراقب الميزانياتي	40
17	نتائج تحليل فقرات محور ترشيد النفقات العمومية	41
18	نتائج تحليل فقرات محور العلاقة بين المراقبة والترشيد	42
19	ملخص نموذج الانحدار الخطي البسيط	43
20	تحليل التباين (ANOVA)	44
21	معاملات الانحدار الخطي البسيط	44
22	تحليل اختبار T لعينة واحدة للمحور الأول (دور المراقب الميزانياتي)	45
23	تحليل اختبار T لعينة واحدة للمحور الثاني (ترشيد النفقات العمومية)	46
24	تحليل اختبار T لعينة واحدة للمحور الثالث (العلاقة بين المراقبة والترشيد)	47

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
28	توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	01
29	توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	02
30	توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	03
31	توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	04

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصر باللغة الأجنبية	المختصر	المختصر باللغة العربية
Centre Hospitalier Universitaire	CHU	ميزانية المراكز الاستشفائية الجامعية
Établissement Hospitalier Spécialisé	EHS	ميزانية المؤسسات الاستشفائية المتخصصة
Établissement Public Hospitalier	EPH	ميزانية المؤسسات العمومية للصحة الاستشفائية
Établissement Public de Santé de Proximité	EPSP	ميزانية المؤسسات العمومية للصحة الجوارية

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
59 - 56	استمارة الاستبيان	01
66 - 59	مخرجات برنامج Spss	02

مقدمة

تُعَدّ النفقات العمومية من أهم أدوات الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، إذ تُوجّه لتسيير المرافق العامة وتنفيذ السياسات العمومية المختلفة. غير أنّ الارتفاع المستمر في هذه النفقات، مقابل محدودية الموارد المالية، فرض على الدولة البحث عن آليات فعّالة لضمان حسن استعمال المال العام وترشيده. وفي هذا الإطار، برزت الرقابة على تنفيذ الميزانية كوسيلة أساسية لضمان الانضباط المالي وتحقيق الفعالية في الإنفاق العمومي.

ويُعتبر المراقب الميزانياتي أحد الفاعلين الرئيسيين في منظومة الرقابة المالية، حيث يتولى مهمة الرقابة القبلية على النفقات العمومية، من خلال التأكد من مطابقتها للتشريع والتنظيم المعمول بهما، ومن توفر الاعتمادات المالية اللازمة قبل الالتزام بالنفقة. كما يساهم هذا الدور الوقائي في الحد من التجاوزات والأخطاء المالية، ومنع الالتزامات غير المبررة، مما يضمن توجيه الموارد العمومية نحو الأهداف المحددة لها بكفاءة وشفافية.

ومن هذا المنطلق، تكتسي دراسة دور المراقب الميزانياتي أهمية بالغة في ظل التحديات التي تواجه المالية العمومية، خاصة ما يتعلق بترشيد النفقات وضمان الاستعمال الأمثل للموارد العمومية. إذ يساهم المراقب الميزانياتي، من خلال صلاحياته الرقابية، في تعزيز الانضباط المالي وتحسين فعالية الإنفاق العمومي، بما ينعكس إيجاباً على أداء الإدارات العمومية. وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يؤديه المراقب الميزانياتي في عقلنة النفقات العمومية، وإبراز مكانته ضمن منظومة الرقابة المالية في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

ومن خلال ما سبق، يمكن بلورة إشكالية الدراسة في السؤال الجوهرى التالي:

— إلى أي مدى يساهم المراقب الميزانياتي في ترشيد النفقات العمومية وتحقيق الفعالية في تسيير الموارد المالية؟

فرضيات الدراسة:

— يساهم المراقب الميزانياتي بشكل فعّال في تعزيز الرقابة على النفقات العمومية من خلال ضبط الالتزام بالنفقات قبل تنفيذها.

— تشير فعالية الرقابة المالية على النفقات العمومية إلى الدور المهم الذي تؤديه الرقابة القبلية في تكريس الانضباط المالي وتعزيز كفاءة تسيير الموارد العمومية.

— للمراقب الميزانياتي أثر إيجابي ومباشر في ترشيد النفقات العمومية من خلال تقليل التجاوزات المالية وتحسين كفاءة الإنفاق العمومي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها:

- تبرز الدور الحيوي للمراقب الميزانياتي في تحسين الأداء المالي للبلدية.
- تساهم في توضيح المفاهيم النظرية المتعلقة بالرقابة المالية.
- تبرز كيف يؤدي ترشيد النفقات العمومية إلى تحقيق كفاءة مالية للبلدية، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتقليل الهدر المالي.
- تساهم في إثراء المكتبة العربية بدراسة تطبيقية حول الرقابة المالية المحلية في الجزائر.

أهداف الدراسة:

- دراسة مدى مساهمة المراقب الميزانياتي في التحكم في النفقات العمومية وتعزيز الانضباط المالي.
- تقييم فاعلية أدوات الرقابة المالية .
- تقديم توصيات عملية لتعزيز ترشيد النفقات وتحسين الأداء المالي المحلي.

المنهج المتبع:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي؛ حيث تم في الفصل الأول الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بالمراقب الميزانياتي وترشيد النفقات العمومية، وذلك عبر دراسة ماهية المراقب الميزانياتي ومهامه، ومفهوم النفقات العمومية وترشيدها، بالإضافة إلى إبراز العلاقة النظرية بين الرقابة الميزانياتية وترشيد النفقات، مع عرض وتحليل الدراسات السابقة وتحديد القيمة المضافة للدراسة الحالية. أما الفصل الثاني، فقد حُصص للدراسة الميدانية بالاعتماد على المنهج التحليلي، من خلال إعداد استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة لجمع البيانات المتعلقة بدور المراقب الميزانياتي في ترشيد النفقات العمومية، ثم عرض البيانات الإحصائية ومعالجتها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS، بهدف اختبار العلاقة بين الرقابة الميزانياتية وترشيد النفقات العمومية ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

أسباب اختيار الموضوع:

- تعتبر الرقابة المالية على النفقات العمومية من أهم أدوات الإدارة المحلية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية، لذا يستحق دور المراقب الميزانياتي دراسة معمقة لتوضيح أثره في ترشيد النفقات.
- تعاني الجماعات المحلية من ضغوط مالية متنامية، الأمر الذي يجعل من عقلنة الإنفاق العمومي خيارًا ضروريًا لضمان استمرارية الخدمات وتحسين تسيير الموارد المالية المتاحة.

- يسمح الموضوع بالجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي من خلال دراسة الملفات المؤشرة والمرفوضة وتحليلها باستخدام أدوات إحصائية، مما يمنح نتائج قابلة للتطبيق العملي.
- تساعد دراسة هذا الموضوع على تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وضمان استقرار الوضع المالي للبلدية، مما يعكس أهمية اجتماعية واقتصادية واضحة.

حدود الدراسة:

- من الناحية المكانية: تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى إحدى الجماعات المحلية بولاية عين تموشنت، كما تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات المتعلقة بواقع الرقابة الميزانية ودورها في ترشيد النفقات العمومية المحلية.
- من حيث الموضوع: تعالج الدراسة إشكالية دور المراقب الميزانياتي في تحسين كفاءة وترشيد الإنفاق العمومي المحلي.

تقسيمات الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة والإجابة عن إشكالياتها، تم تقسيم البحث إلى فصلين: فصل نظري وفصل ميداني تطبيقي.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمراقب الميزانياتي وترشيد النفقات العمومية، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث. تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للمراقب الميزانياتي وترشيد النفقات العمومية، من خلال التطرق إلى مفهوم المراقب الميزانياتي، ومهامه، إضافة إلى مفهوم النفقات العمومية وترشيدها. أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة العلاقة النظرية بين المراقب الميزانياتي وترشيد النفقات العمومية، وذلك من خلال إبراز دور الرقابة الميزانية في ترشيد النفقات، ونتائج رقابة المراقب الميزانياتي، وكذا المعوقات التي تحد من فعالية دوره. في حين تناول المبحث الثالث الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، من خلال عرضها وتحليلها، مع إبراز القيمة المضافة التي تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقها.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية، وتم تقسيمه إلى مبحثين. خصص المبحث الأول للمعالجة الإحصائية لعينة الدراسة، حيث تم التطرق إلى منهج الدراسة، وعرض البيانات الإحصائية لعينة الدراسة، بالإضافة إلى فحص ومعالجة البيانات المتحصل عليها. أما المبحث الثاني فقد تناول مناقشة النتائج، من خلال تحليل نتائج دور المراقب الميزانياتي، وتحليل نتائج ترشيد النفقات العمومية، ثم دراسة وتحليل العلاقة بين المراقبة الميزانية وترشيد النفقات العمومية.

وفي الأخير، اختتمت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها، واختبار الفرضيات، إلى جانب مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز دور المراقب الميزانياتي في ترشيد النفقات العمومية.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية و التطبيقية

تمهيد:

تُعدّ النفقات العمومية من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها الأداة الأساسية لتجسيد السياسات العمومية على أرض الواقع. وفي ظل التحديات المالية التي تواجهها الدول النامية، أصبح التحكم في هذه النفقات وترشيدها ضرورة حتمية لضمان التوازن المالي وتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل محدودية الموارد المالية وتزايد الحاجات العامة.

ومن هذا المنطلق، لم يعد الاهتمام مقتصرًا على حجم النفقات العمومية فحسب، بل امتد ليشمل كيفية توظيفها واستغلالها بصورة تحقق أعلى مردودية ممكنة بأقل تكلفة. ويقتضي ذلك اعتماد أساليب فعّالة في التسيير المالي تركز على التخطيط المحكم، والرقابة الدقيقة، والمتابعة المستمرة لمختلف أوجه الإنفاق العمومي، بما يساهم في التقليل من مظاهر الإسراف والاختلالات المالية وتحسين كفاءة استخدام الموارد العمومية.

وفي هذا السياق، يبرز دور المراقب الميزانياتي باعتباره أحد العناصر الأساسية في منظومة الرقابة على النفقات العمومية، حيث يضطلع بمهمة الرقابة القبلية من خلال التأكد من توفر الاعتمادات المالية وصحة تخصيصها، ومدى مطابقة الالتزامات المالية للتشريعات والتنظيمات المعمول بها، الأمر الذي يساهم في الوقاية من الأخطاء والتجاوزات المالية قبل حدوثها.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار المفاهيمي للنفقات العمومية وترشيدها، مع إبراز الدور الذي يؤديه المراقب الميزانياتي في هذا المجال، وذلك من خلال استعراض مختلف الآليات والأدوات الرقابية التي يعتمد عليها في أداء مهامه، بما يعزز فعالية تسيير المالية العامة ويضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمراقب الميزانياتي وترشيد النفقات العمومية

يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي للمراقب الميزانياتي وترشيد النفقات العمومية، من خلال عرض أهم الجوانب النظرية المرتبطة بهما. ويبدأ ذلك بتحديد مفهوم المراقب الميزانياتي ومجال تدخله في الرقابة القبلية على النفقات العمومية.

المطلب الأول: مفهوم المراقب الميزانياتي

يُقصد بالمراقب الميزانياتي في الإطار القانوني ما يلي:

— "هو عون من الأعوان المكلفين بالرقابة القبلية على تنفيذ النفقات العمومية، يتم تعيينه بقرار من الوزير المكلف بالمالية من بين موظفي المديرية العامة للميزانية". كذلك يمكن تعريفه على أنه شخص تابع لوزارة المالية، حيث تقوم رقابة المراقب الميزانياتي على مبدأ الشرعية وليس الملاءمة، إذ إنها تركز على مدى مطابقة النفقة للقوانين والتنظيمات السارية. ويعمل المراقب الميزانياتي بمساعدة مساعدين له يتم تعيينهم بدورهم بقرار وزاري. (زيوش، 2011، ص 228)

كما ورد تعريفه في النصوص التنظيمية كما يلي:

— طبقاً للمادة 04: "هو شخص يعين من قبل الوزير المكلف بالميزانية (وزير المالية)، يمارس الرقابة المسبقة للنفقات التي يلتزم بها، ويساعده مراقب ميزانياتي مساعد"، وذلك طبقاً لأحكام المرسوم التنفيذي 92-414 المعدل والمتمم والقوانين الأساسية الخاصة التي تحكمهم.

المطلب الثاني: مهام المراقب الميزانياتي

تكمن مهمة المراقب المالي في الحرص على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالنفقات العمومية، ويكلف بهذه الصفة، على الخصوص، بما يأتي: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2009، ص 6)

- التحقق من مدى مطابقة توظيف النفقات للتشريع الساري المفعول.
- التحقق مسبقاً من توفر الاعتمادات.
- إثبات صحة النفقات بوضع التأشيرة على الوثائق الخاصة بالنفقات أو تعليل رفض التأشيرة.
- تقديم النصائح للأمر بالصرف في المجال المالي.
- إبلاغ الوزير المكلف بالمالية بشكل شهري حول مدى صحة تنفيذ النفقات والوضعية العامة للاعتمادات المفتوحة وكذا النفقات المنجزة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية

ويضاف إلى ذلك مجموعة من المهام المرتبطة بممارسة الرقابة على النفقات الملتزم بها، حيث يقوم المراقب الميزانياتي بما يلي:

- أن يرسل المراقب الميزانياتي إلى الوزير المكلف بالميزانية الوضعيات الدورية قصد إعلام المصالح المختصة بتطور الالتزام بالنفقات والتعداد الميزانياتي.
- كما يرسل المراقب الميزانياتي نهاية كل سنة مالية إلى الوزير المكلف بالميزانية تقريراً مفصلاً على سبيل العرض.
- لا يأخذ المراقب الميزانياتي بعين الاعتبار في تقييمه، خلال ممارسة مهامه، ملائمة الالتزام بالنفقات التي يعرضها عليه الأمر بالصرف؛ وبهذه الصفة لا يتحمل المراقب الميزانياتي مسؤولية أخطاء التسيير التي يقوم بها الأمر بالصرف، غير أنه يجب عليه أن يرسل في كل الحالات تقريراً مفصلاً إلى الوزير المكلف بالمالية.
- لقد أوكلت للمراقب الميزانياتي مهمة ذات طابع عام، تشمل كل ما يتعلق بتطبيق القانون والتشريع في شقه المتعلق بالنفقات العمومية. وتشير المادة 10 من المرسوم التنفيذي 11-381 المتعلق بمصالح المراقبة المالية إلى أن مهام المراقب الميزانياتي بصفته رئيساً لمصلحة الرقابة تشمل المهام التالية: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2009، ص 22)
- تنظيم مصلحة المراقبة المالية وإدارتها وتنشيطها.
- تنفيذ الأحكام القانونية والتنظيمية فيما يتعلق بمراقبة النفقات الملتزمة بها.
- القيام بأي مهمة أخرى مترتبة عن عمليات الميزانية.
- تمثيل الميزانية لدى لجان الصفقات، ولدى المجالس الإدارية، ولدى مجالس توجيه المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.
- إعداد تقارير سنوية عن النشاط، والتي توجه إلى الوزير المكلف بالمالية.
- تنفيذ كل مهام الفحص والرقابة المتعلقة بجوانب تطبيق التشريع والتنظيم.
- ممارسة السلطة السلمية على الموظفين الموضوعين تحت تصرفه وتأطيرهم.
- المشاركة في دراسة وتحليل النصوص التشريعية والتنظيمية.
- مساندة أي مهمة رقابية أو تقييم لمصلحة في إطار البرنامج المسطر من طرف المديرية العامة للميزانية.
- تقديم نصائح للأمرين بالصرف على المستوى المالي.
- المساهمة في الأعمال التحضيرية للميزانية المعهودة إليه.
- يحدد المراقب الميزانياتي مهام المراقب الميزانياتي المساعد الموضوع تحت سلطته.

المطلب الثالث: مفهوم النفقات العمومية وترشيدها

الفرع الأول: تعريف النفقات العمومية

تُعد النفقات العمومية من المفاهيم الأساسية في المالية العامة، وقد تعددت تعاريفها باختلاف الزوايا التي عالجتها، وفيما يلي أهم هذه التعاريف:

— "النفقات العمومية هي المبالغ التي تقوم بصرفها السلطات العمومية، أو أنها مبالغ نقدية يقوم بإنفاقها شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبالغ نقدية من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة". (زروقي و توفيق، 2020، ص 59)

— كما تعرف على أنها: "مبلغ نقدي يخرج من ذمة شخص عام بهدف إشباع الحاجة العامة، مهما كانت تكلفة الحاجة". (سعيد، 2024، ص 17)

— النفقات العمومية هي النفقات التي تؤديها الهيئات العمومية في إطار ميزانياتها السنوية ومخططاتها التنموية لتغطية حاجياتها الإدارية طبقاً للتشريع والتراتيب السارية، ويأمر بتنفيذها المسؤول الإداري المؤهل قانوناً لذلك ويؤديها محاسب عمومي مختص. (زروق ، 2011)

— يعرف الفكر المالي الحديث النفقة العامة بأنها مبلغ من النقد ينفقه شخص عام، بقصد أداء خدمة ذات نفع عام، أو مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام بقصد إشباع حاجة عامة.

— تمثل النفقات العامة المبالغ النقدية التي تدفعها الحكومة، ممثلة في مختلف وحداتها الإدارية، للحصول على السلع والخدمات من أجل القيام بمهامها وواجباتها في إشباع الحاجات العامة للمواطنين. (رابح و زبير، 2021، ص 188)

الفرع الثاني: مفهوم ترشيد النفقات العمومية

نظراً لتزايد نفقات الدولة، فقد أصبح هناك اهتمام كبير بعملية ترشيد النفقات، لذا وُضعت تعاريف عديدة بشأنها، نذكر منها:

— يُعرف ترشيد النفقات العامة على أنه: "استخدام وتخصيص موارد الدولة بالكفاءة والفعالية التي تؤدي إلى تعظيم نفع ورفاهية المجتمع". (خناطلة و خلفه ، 2020، ص 551 ص 574)

— كما يُعرف بأنه: "العمل على زيادة فعالية النفقات بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل مواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصادر التبذير والإسراف إلى أدنى حد ممكن". (حسين عوض الله، 1998، ص 65)

— ويُعرف أيضاً بأنه: "التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءات في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع". (بن موسى و عيسى ، 2016، ص 174 ص 198)

وعموماً يمكن القول بأن ترشيد النفقات العامة هو السعي نحو إدارة والتصرف في هذه النفقات بأسلوب عقلاني وفعال، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق أقصى قدر من المنافع الممكنة.

الفرع الثالث: أهداف ترشيد النفقات

يهدف ترشيد النفقات إلى تحقيق ما يلي: (فرج، 2012، ص 89)

- رفع الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد والإمكانات المتاحة.
- تحسين طرق الإنتاج الحالية، وتطوير نظم الإدارة والرقابة، وإدخال الأساليب التقنية.
- خفض عجز الموازنة، والسيطرة على التضخم والمديونية وتجنب مخاطرها.
- مراجعة هيكلية للمصروفات، وذلك بتقليل حجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.
- محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام.
- الاحتياط لكافة الأوضاع المالية، الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محلياً وعالمياً.

المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين المراقب الميزانياتي و ترشيد النفقات

المطلب الأول: دور الرقابة الميزانية في ترشيد النفقات

يتناول هذا المطلب دراسة العلاقة بين الدور الرقابي للمراقب الميزانياتي ومساهمته في ترشيد النفقات العمومية، من خلال استعراض أهم آليات الرقابة المالية التي يمارسها، بالإضافة إلى تقييم مدى فعاليتها.

الفرع الأول: آليات الرقابة المالية للمراقب الميزانياتي

يقوم المراقب الميزانياتي (المراقب المالي) عدة آليات تجعله يساهم، من خلال رقابته، في ترشيد النفقات العمومية، ومن بين هذه الآليات نذكر ما يلي: (بن علا، 2024، ص 262 ص 264)

- نظراً لارتباط النفقة العمومية بإجراء الالتزام، فإن التحكم في الإنفاق العام يكون من خلال بطاقة الالتزام، حيث يتم من خلالها مراقبة الإنفاق العام من طرف المراقب الميزانياتي، وتتيح له التأكد من إثبات نشوء الدين، ومن توفر الاعتمادات المالية، ومن مشروعية النفقة العمومية، وأن مبلغ الالتزام موافق للوثائق المرفقة.
- باعتبار أن المراقب الميزانياتي يقوم بدور مستشار مالي للأمر بالصرف، وذلك تطبيقاً لأحكام المادة 58 من قانون 21-90 المتعلق بالمحاسبة العمومية، فإنه يعمل على تقديم مختلف النصائح له بشأن ما يمكن أن يعتبره انحرافاً عن قواعد حسن التسيير.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية

- السهر على ضمان حسن تطبيق القوانين والأنظمة السارية المفعول، من خلال تحديد التجاوزات وكشف الأخطاء المحتملة قبل وقوعها والبحث عن أسبابها والعمل على تصحيحها، مما يكرس مبدأ ترشيد النفقات العمومية.
- تعمل الموافقة المسبقة التي يقوم بها المراقب الميزانياتي على الأمرين بالصرف من أجل تنفيذ النفقات العمومية على وضع حد لأي تبذير أو نهب أو سوء استخدام للمال العام، مما تضمن بذلك ترشيد الإنفاق العام.
- تعمل رقابة المراقب الميزانياتي بعدم السماح بتنفيذ نفقات عامة وقيام مشاريع مستخدمين، إلا في حدود الاعتمادات والإمكانات المالية المتوفرة لدى المؤسسة.
- إلزام الأمرين بالصرف بالتقيد بالقوانين والتنظيمات المنصوص عليها والتشدد في منح التأشيرة، سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو التجهيز.
- بالرغم من أن المراقب الميزانياتي غير مختص بالنظر في ملائمة النفقات العمومية التي يقوم بها الأمر بالصرف، إلا أنه مطالب بالنظر عند ملاحظته لبعض النفقات المبالغ فيها، كما يمكنه إعداد تقرير تبريري يعلم فيه وزير المالية بذلك.
- تساهم تأشيرة المراقب الميزانياتي في ترشيد الإنفاق العام من خلال الدور الترخيصي الذي تؤديه باعتبارها ضرورة وأساسية من أجل صرف النفقة العمومية؛ فإذا كانت النفقة مشروعة فإن المراقب الميزانياتي يبدى رأيه بمنح التأشيرة، أما في حالة عدم شرعية النفقة، أو إخلالها بالنصوص القانونية والتنظيمات السارية المفعول، فإن المراقب الميزانياتي يبدى رأيه برفض منح التأشيرة.
- يقوم المراقب الميزانياتي بإبلاغ الوزير المكلف بالمالية في حالة ملاحظته لنقائص أو أخطاء أو مخالفات مالية، أيضًا يقوم بإخطار رئيس لجنة الصفقات العمومية، والأمر بالصرف المعني إضافة إلى الوزير المكلف بالمالية في حالة الصفقات العمومية، مما يمس جانب الملاءمة للنفقات العمومية، ويساهم بذلك في تحسين تسيير الأموال العمومية لتصبح أكثر فعالية بما يؤدي إلى ترشيد النفقات العمومية.
- باعتبار الرقابة التي يقوم بها المراقب الميزانياتي إجراء وقائي و مانع لحدوث الأخطاء والمخالفات المالية، فهي بذلك تساهم في الحفاظ على المال العام، والسماح بضمان متابعة صارمة للميزانيات المبرمجة لمختلف المؤسسات والهيئات العمومية، إضافة إلى ضمان الامتثال للإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم النفقات العمومية.

— الدور الإعلامي الذي يقوم به المراقب الميزانياتي من خلال إعداد التقارير بصفة دورية والمتعلقة بتنفيذ الميزانية، وتحديد مقدار المبالغ التي تم صرفها مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة، إضافة إلى شروط تنفيذ النفقات والصعوبات التي تمت ملاحظتها في تسيير الأملاك العامة، وكذا تقديم الاقتراحات التي قد تحسن من شروط تنفيذ الميزانية، من شأنه أن يساهم في ترشيد النفقات العامة.

الفرع الثاني: تقييم الرقابة المالية للمراقب الميزانياتي

يتمثل الدور الإيجابي للرقابة المالية المسبقة التي يمارسها المراقب الميزانياتي على الالتزام بالنفقة من خلال: (بن علال، دور الرقابة المالية في ترشيد الانفاق العام في الجزائر: دراسة ميدانية للرقابة المالية المسبقة الممارسة من طرف المراقب المالي، 2024، ص 264)

— **رقابة وقائية:** تهدف هذه الرقابة إلى الحيلولة دون وقوع التجاوزات المالية بكل أنواعها، حيث تمكن من اكتشاف الأخطاء قبل أو فور وقوعها، والسعي مباشرة إلى تصحيحها وتداركها.

— **رقابة شرعية:** تعمل هذه الرقابة على التحقق عن مدى تطابق العمليات الواردة على النفقات مع القوانين والتنظيمات المعمول بها.

— **رقابة مستمرة:** تسير جميع مراحل الإنفاق، وتحول دون وقوع التجاوزات والاختلاسات المالية.

— **رقابة مساعدة للآمرين بالصرف:** تعمل الرقابة المسبقة التي يمارسها المراقب الميزانياتي للالتزام بالنفقة على لفت انتباه الأمر بالصرف في حال خطئه أو سوء نيته، أو في تغيير التخصيص القانوني للنفقات، وبالتالي فهي تساعد الأمرين بالصرف في التقليل من إقحام مسؤولياتهم، وذلك بسبب اعتمادهم على قرار هذه الهيئة الرقابية قبل إجراء أي تصرف في المستقبل.

المطلب الثاني: نتائج رقابة المراقب الميزانياتي

يترتب على رقابة المراقب الميزانياتي للميزانية نتائج تنعكس على التسيير المالي للميزانية، و ذلك من خلال دوره الرقابي المهم الذي يمارسه، تحتتم الرقابة المالية القبلية للمراقب الميزانياتي بمنح التأشيرة أو رفضها ، ففي حال منح التأشيرة، توضع التأشيرة على بطاقة أو استمارة الالتزام إذا كانت مستوفية للشروط، أما في حالة الرفض، عندما تكون الالتزامات غير قانونية أو غير مطابقة للتنظيم، فتكون محل رفض مؤقت أو كلي.(خميسي، الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة الفساد، 2013، ص 53)

فعندما يتلقى المراقب الميزانياتي مشروع الالتزام بالصفقة ،يقوم المكلف بالمراقبة بتفحص سلامة جميع العناصر المذكورة سالفا بدقة، وتنتهي رقابته بأحد الأشكال التالية : (نجد، الرقابة الإدارية بين الإدارة والقانون الإداري: دراسة تطبيقية مقارنة، 2004، ص 112)

— **منح التأشيرة:**

يعتبر الالتزام قانونيا ومطابقا للتنظيم، بتوفر الشروط المذكورة في المادة : 09 من المرسوم التنفيذي: 92-414 المتعلق بالرقابة السابقة على النفقات التي يلتزم بها ، توضع تأشيرة المراقب الميزانياتي على استمارة الالتزام مما يسمح بتنفيذ عملية النفقة عبر مراحلها المتبقية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1992، ص 21)

– الرفض المؤقت Rejet provisoire:

عندما يكون المراقب الميزانياتي أمام حالة الرفض المؤقت، والتي تكون بسبب مخالفة بعض الإجراءات المعمول بها، فهنا يأمر بتصحيحها، أما إذا كان الملف ناقص أو لم يكن كاملا بالوثائق الثبوتية المطلوبة ، يأمر باستكمالها كما يمكن أن يكون هناك نسيان في البيانات الهامة للوثائق المرفقة، وهذا ما نصت عليه المادة 11 من المرسوم التنفيذي 92-414 يبلغ الرفض المؤقت في الحالات الآتية:

- اقتراح مشوب بمخالفات للتنظيم قابلة للتصحيح.
- انعدام أو نقصان الوثائق الثبوتية المطلوبة.
- نسيان بيان هام في الوثائق المرفقة.
- عدم توافق الالتزام مع البرمجة الميزانياتية، والتي يمكن تصحيحها بتعديل بعض العناصر المكونة لها، وهذا يخص نفقات ميزانية الدولة. (التعليمة رقم 9658 المتعلقة بكيفية ممارسة الرقابة الميزانياتية بعنوان نفقات ميزانية الدولة، 2022)
- في الحالات الثلاثة يجب على المراقب الميزانياتي أن يبلغ الأمر بالصرف بأسباب الرفض المؤقت لكي يقوم هذا الأخير بتصحيح الالتزام بالنفقة.

– الرفض النهائي Rejet définitif:

- وهي مبينة في المادة 12 من المرسوم 92-414 على النحو التالي:
 - عدم شرعية الالتزام بالنفقة لمخالفة القوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.
 - عدم توفر الاعتمادات أو المناصب المالية المقترحة.
 - عدم احترام الأمر بالصرف للملاحظات المدونة في مذكرة الرفض المؤقت.
- هذه الحالات تشكل مخالفات جوهرية لا يمكن للأمر بالصرف أن يصححها، وبهذا لا يمكن للأمر بالصرف تصحيح الالتزام بالنفقة، لكن على المراقب الميزانياتي أن يبرر رفضه النهائي لمنح التأشيرة، حتى لا يكون متعسفا في استعمال اختصاصه الرقابي، كما يجب عليه في حالة الرفض النهائي أن يرسل نسخة من الملف مرفقا بتقرير مفصل إلى الوزير المكلف بالميزانية، والذي يمكن له إعادة النظر في الرفض النهائي إذا كان غير مؤسس.

وسواء تعلق الامر برفض مؤقت أو نهائي ، فان المراقب الميزانياتي مطالب بتحرير مذكرة كتابية تسمى مذكرة الرفض، والتي تسمح للأمر بالصرف بتصحيح الأخطاء إذا كان ذلك ممكنا على أسباب الرفض.

المطلب الثالث: معوقات دور المراقب الميزانياتي

لقد أعطى المشرع الجزائري مجالا واسعا للرقابة التي يمارسها المراقب الميزانياتي، وأثناء هذه الرقابة يواجه العديد من الصعوبات التي تعرقل أداء مهامه الرقابية، ومن أجل التحدث عن الصعوبات التي تواجه رقابة المراقب الميزانياتي سننطلق إلى الصعوبات المتعلقة بتوسيع الرقابة في (الفرع الأول) وإلى المشاكل ذات الطابع القانوني والتنظيمي (الفرع الثاني). (عبد اللاوي، 2017، ص 53)

الفرع الأول: الصعوبات المتعلقة بتوسيع الرقابة

تعرض المراقب الميزانياتي عوائق متعلقة بتوسيع الرقابة نظرا للدور الذي يلعبه في مجال الرقابة من حيث توسيعها على كل من البلديات والمؤسسات الاستشفائية.

أولا: الصعوبات المتعلقة بقلّة الموارد البشرية

تعاين مصالح الرقابة المالية على النفقات الملتزم بها عدة صعوبات تجد أساسها في قلة الموارد البشرية، حيث يمكن تلخيصها فيما يلي: (مزيتي، 2017، ص 111-112)

- قلة موظفي الرقابة المالية مما يجعله غير متناسب مع حجم العمليات التي يراقبونها حيث منحت على سبيل المثال لا الحصر المديرية الجهوية للميزانية لناحية عناية وحدها تأشيرات لسنة 2010.
- عدم توفر الكفاءة والخبرة في الجانب المالي للمشرفين على الرقابة المالية، في بعض الأحيان يحملون تخصصات ليس لها علاقة بالتسيير المالي.
- نقص في قطاع سياسة التكوين والتأهيل التي تظهر من خلال موظفين من ذوي التكوين الذي يتناسب مع المهام المسندة لهم.
- عدم خضوع معايير اختيار المراقب الميزانياتي ومساعدته بالدرجة الأولى لأي تأهيل علمي.

ثانيا: تحديات توسيع الرقابة للبلديات والمؤسسات الاستشفائية

لقد شملت هذه التوسعات العديد من المراكز الإدارية وسنذكر البعض منها فيما يلي:

1. بالنسبة للبلديات

تعتبر البلديات الجماعات الإقليمية القاعدية في الدولة لأنها السبيل الأقرب للمواطن لاهتمامها بمهامه العامة، ولذلك ينبغي أن تكون ميزانيتها مستقلة، وانطلاقا مما سلف فالبلدية ترفض أي شكل من أشكال الرقابة

السابقة، ولم تخضع هذه الميزانية للرقابة القبلية إلا سنة 2009 بموجب المرسوم 09-374، وحددت رزنامة تدريجية للنفقات التي يلتزم بها كما يلي:

- بالنسبة للبلديات مقر الولايات ابتداء من السنة المالية 2010.
 - بالنسبة للبلديات مقر الدوائر ابتداء من شهر أفريل من السنة المالية 2012.
 - بالنسبة لكافة البلديات ابتداء من شهر أفريل من السنة المالية 2013.
- وفي واقع الأمر جاء هذا التقسيم على أساس التقسيم الإقليمي للبلاد الذي لم يراع متطلبات اللامركزية بل اعتمد على عدد السكان مما أدى على ظهور بلديات فقيرة وصغيرة.
- إن تعيين المراقب المالي على كل رأس بلدية لمراقبة ميزانيتها، وأمام التفاوت الواضح ما بين الإمكانيات البلدية نجد أن بعض المراقبين قد تراكم أمامهم مشاريع الالتزامات بينما آخرون لا توجد لديهم الكثير من الأعمال ليؤدونها أمام ضعف أنشطة هذه البلديات، ولعل من المفيد أن نؤكد أن هذا المسار يواجه العديد من العراقيل من أبرزها يتمثل في ضعف الطاقم المسير للبلديات من حيث التكوين الإداري خاصة فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بالحاسبة العمومية الرقابة السابقة، علاوة على ذلك عدم التحكم في النصوص القانونية الخاصة بسلامة ومشروعية توظيف الأموال العمومية.

2. بالنسبة للمؤسسات الاستشفائية

يعتبر قطاع الصحة من بين القطاعات الأكثر استخداما للتوظيف العمومي، ونتيجة لهذا ظهرت العديد من الاختلالات التي مست الخريطة الصحية الخاصة بالتنظيم البشري والوسائل المادية التي ظلت تستهلك ميزانيات كبيرة في المنظومة الصحية، وقد تم استبدال القطاعات الصحية بنوعين وهي المؤسسات الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية²، وفقا لذلك صدر قرار مؤرخ في 8 جوان 2010 الذي يحدد الرزنامة التدريجية لتطبيق الرقابة السابقة على أربع ميزانيات للمؤسسة العمومية الخاضعة لوصاية وزير الصحة للرقابة المالية السابقة ويتعلق الأمر بـ:

- ميزانية المراكز الاستشفائية الجامعية CHU .
- ميزانية المؤسسات الاستشفائية المتخصصة EHS .
- ميزانية المؤسسات العمومية للصحة الاستشفائية EPH .
- ميزانية المؤسسات العمومية للصحة الجوارية EPSP .

الفرع الثاني: صعوبات ذات طابع قانوني وتنظيمي

يعترض المراقب الميزانياتي إشكالات مرتبطة بمدى التقيد بمبدأ المنافسة عندما يتم اللجوء إلى الاتفاقيات عبر الاستشارات الخاصة بالموردين وفقاً لأسس قانونية، كما تواجهه أيضاً صعوبات على مستوى تنفيذ الإجراءات الخاصة بمنح الصفقة المنصوص عليها في القانون 12-23 المتضمن القواعد العامة المطبقة على الصفقات العمومية والمرسوم الرئاسي 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، سواء في منح الصفقات وغيرها من الإجراءات الأخرى التي تعتمد عليها المصلحة المتعاقدة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

الفرع الأول: الدراسات العربية

تناولت العديد من الدراسات موضوع الرقابة المالية ودورها في ترشيد النفقات العمومية، ومن بين أهمها ما يلي:

— دراسة بشرى (2019)، بعنوان دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية، حيث هدفت إلى إبراز دور الأجهزة الرقابية، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن وجود رقابة فعالة يساهم في الحد من تضخم النفقات وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

— دراسة عيسى و هدروق (2021)، بعنوان ترشيد النفقات في المؤسسات الجامعية، حيث هدفت إلى تحليل آليات ترشيد الإنفاق، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن كفاءة التسيير الإداري والمالي تعد عاملاً أساسياً في تحقيق ترشيد النفقات.

— دراسة حساسة وآخرون (2022)، بعنوان: "دور الرقابة المالية القبلية في حماية وترشيد النفقات العمومية"، وهي دراسة اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، حيث هدفت إلى إبراز أهمية الرقابة القبلية في حماية المال العام، وقد توصلت إلى أن هذه الرقابة تمثل آلية وقائية فعالة تساهم في منع التجاوزات المالية قبل وقوعها، كما تعزز الالتزام بالقوانين والتنظيمات المالية المعمول بها.

— دراسة لعياضي ولعور (2022)، بعنوان: "فعالية آليات الرقابة المالية القبلية في ترشيد النفقات العمومية"، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي مدعماً بدراسة حالة، وهدفت إلى تقييم مدى فعالية الرقابة القبلية، وتوصلت إلى أن هذه الأخيرة تساهم بشكل كبير في تعزيز الامتثال للقوانين المالية والحد من الانحرافات، مما ينعكس إيجاباً على كفاءة التسيير المالي.

- دراسة حيور وبوحشيشة (2023)، بعنوان: "دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة"، حيث هدفت إلى تحليل دور الرقابة المالية في الحد من الفساد المالي، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن الرقابة المالية تمثل وسيلة أساسية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية وتحقيق الشفافية.
- دراسة بوسماحة و بوزيدي (2024)، بعنوان دور المراقب المالي في ترشيد النفقات العمومية، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي مع دراسة حالة، وتوصلت إلى أن الرقابة السابقة تمنع الأخطاء قبل تنفيذ النفقة وتقلل من الهدر المالي.
- دراسة يطو (2024)، بعنوان: "دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات في المؤسسات الصحية"، والتي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، حيث هدفت إلى إبراز دور الرقابة في القطاع الصحي، وتوصلت إلى أن تفعيل آليات الرقابة المالية يساهم في تحسين جودة الخدمات الصحية ويحد من سوء التسيير.
- دراسة قزون وبالطيب (2025)، بعنوان: "دور الرقابة الميزانية في ترشيد النفقات العمومية"، حيث هدفت إلى إبراز دور المراقب الميزانياتي، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن الرقابة القبلية على الالتزامات تساهم في الحد من التجاوزات المالية وضمان حسن استخدام الموارد العمومية.
- دراسة تريكي و مزغيش (2025)، والتي هدفت إلى إبراز دور الرقابة المالية في مكافحة سوء التسيير، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن الرقابة المالية تمثل أداة فعالة لتحقيق الكفاءة المالية.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

- Aaron Wildavsky (1986), "Comparative Analysis of Budgeting Processes and Public Expenditure Planning"
هدفت هذه الدراسة إلى تحليل عملية إعداد وتنفيذ الميزانية العامة، واعتمدت على منهج تحليلي نظري، وتوصلت إلى أن ترشيد النفقات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفعالية التخطيط المالي ووجود نظام رقابي فعال.
- Allen Schick (1998), "Public Financial Management Reforms in Developing Countries: A Critical Perspective"
سعت هذه الدراسة إلى تحليل إصلاحات إدارة المالية العامة، واعتمدت على تحليل السياسات المالية، وتوصلت إلى أن كفاءة التسيير تعد شرطاً أساسياً لتحقيق ترشيد النفقات العمومية.
- Zaklan, Bošnjak & Vasić (2008), "Impact of Tax Control on Fiscal Compliance and Evasion Reduction"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الرقابة الجبائية على الحد من التهرب الضريبي، حيث اعتمدت على المنهج الكمي باستخدام نماذج اقتصادية قياسية، وتوصلت إلى أن تشديد الرقابة يؤدي إلى تقليص التهرب المالي والانحرافات، كما يعزز مستوى الامتثال الضريبي ويزيد من فعالية النظام الجبائي.

— Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2015), "Public Sector Governance and Expenditure Performance: An International Overview"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم إدارة الإنفاق العام في الدول، واعتمدت على منهج تحليلي مقارن، وتوصلت إلى أن الحوكمة الجيدة تساهم في تقليل الهدر المالي وتحسين كفاءة الإنفاق.

— Thomas H. Davenport & others (Le-Khac et al.) (2016), "Data Mining Approaches for Detecting Money Laundering and Suspicious Financial Transactions"

سعت هذه الدراسة إلى إبراز دور التقنيات الحديثة في تعزيز الرقابة المالية والكشف عن الجرائم المالية، حيث اعتمدت على منهج تحليلي تقني قائم على التنقيب في البيانات، وتوصلت إلى أن استخدام أدوات تحليل البيانات يساهم بشكل كبير في اكتشاف العمليات المالية المشبوهة وتحسين فعالية الرقابة.

— International Monetary Fund (IMF) (2018), "Fiscal Policy Monitoring and the Role of Financial Control in Public Spending Efficiency"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سياسات ترشيد الإنفاق العام، واعتمدت على منهج اقتصادي كلي، وتوصلت إلى أن ترشيد النفقات يعتمد بشكل أساسي على فعالية الرقابة المالية والانضباط المالي.

— Sabzian, R. et al (2018), "Effects of Financial Control Systems on Resource Allocation and Economic Efficiency"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الرقابة في تحسين توزيع الموارد وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، واعتمدت على منهج تحليلي اقتصادي، وتوصلت إلى أن وجود أنظمة رقابية فعالة يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الموارد وتعزيز الكفاءة الاقتصادية.

— Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2020), "Assessment of Public Financial Management and Control Systems in OECD Member Countries"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم نظم الرقابة المالية في الدول الأعضاء، حيث اعتمدت على منهج تحليلي مقارن، وتوصلت إلى أن الرقابة القبلية تعزز الشفافية وتحد من سوء استخدام الأموال العامة، مما ينعكس إيجاباً على كفاءة الإنفاق العمومي.

— World Bank Group (2021), "Enhancing Public Financial Management Systems to Improve Public Spending Efficiency"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر نظم الرقابة المالية على كفاءة الإنفاق العام، واعتمدت على منهج كمي قائم على تحليل مؤشرات الأداء، وتوصلت إلى أن الأنظمة الرقابية الفعالة تساهم في رفع كفاءة الإنفاق وتقليل الهدر المالي.

المطلب الثاني: تحليل الدراسات السابقة

من خلال استقراء وتحليل مختلف الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الرقابة المالية وترشيد النفقات العمومية، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج والاستنتاجات التي تعكس التوجهات البحثية السائدة، وتبرز في الوقت ذاته الثغرات العلمية التي تستدعي المزيد من البحث والدراسة.

— يظهر بوضوح وجود إجماع علمي واسع بين مختلف الباحثين على أن الرقابة المالية، خاصة الرقابة القبلية التي يمارسها المراقب الميزانياتي، تعد من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في حماية المال العام. حيث أكدت معظم الدراسات أن هذه الرقابة تكتسي طابعًا وقائيًا يهدف إلى منع وقوع الأخطاء والتجاوزات قبل حدوثها، وليس فقط اكتشافها بعد التنفيذ. وهذا ما يعزز دورها في تقليص الانحرافات المالية وضمان احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها.

— تبين أن أغلب الدراسات ركزت بشكل كبير على الجانب القانوني والتنظيمي للرقابة المالية، من خلال تحليل النصوص التشريعية والإطار المؤسسي الذي يحكم عمل أجهزة الرقابة. ورغم أهمية هذا التوجه في فهم الأساس القانوني للرقابة، إلا أنه أدى إلى نوع من الإهمال للجوانب التطبيقية والميدانية، خاصة ما يتعلق بمدى فعالية هذه الرقابة على أرض الواقع، والصعوبات التي تواجه المراقبين أثناء أداء مهامهم.

— تُبين الدراسات التي تناولت ترشيد النفقات العمومية أن هذا المفهوم لا يُفهم فقط من زاوية تقليص الإنفاق، بل يقوم أساسًا على تحسين توظيف الموارد المالية بما يضمن أعلى درجات الكفاءة والفعالية في التسيير.

— يلاحظ أن معظم الدراسات اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، حيث ركزت على وصف الظاهرة وتحليلها نظريًا دون اللجوء إلى أدوات القياس الكمي المتقدمة. ورغم أن هذا المنهج يساهم في تقديم فهم عام للموضوع، إلا أنه لا يسمح بقياس درجة التأثير أو اختبار العلاقات بين المتغيرات بشكل دقيق، وهو ما يحد من إمكانية تعميم النتائج.

— من خلال التحليل، يتضح وجود نقص ملحوظ في الدراسات الميدانية التطبيقية، خاصة تلك التي تعتمد على الاستبيانات أو المقابلات مع الفاعلين في مجال الرقابة المالية (مثل المراقبين الميزانياتيين والأمينين بالصرف).

كما أن الدراسات التي تناولت البيئة الجزائرية تبقى محدودة مقارنة بالدراسات الأجنبية، مما يبرز الحاجة إلى إجراء بحوث ميدانية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النظام المالي الجزائري.

وعليه، يمكن القول إن الدراسات السابقة، رغم أهميتها، لم تغطّ جميع جوانب الموضوع، مما يفتح المجال أمام دراسات جديدة أكثر شمولاً وعمقاً، خاصة تلك التي تعتمد على التحليل الكمي والمقاربة الميدانية.

المطلب الثالث: القيمة المضافة للدراسة الحالية

— تتميز هذه الدراسة باعتمادها على منهج ميداني تطبيقي قائم على استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث يتم توجيه الاستبيانات إلى عينة من الفاعلين في مجال المالية العمومية، مثل المراقبين الميزانياتيين والأمينين بالصرف. وهذا التوجه يسمح بالحصول على بيانات واقعية تعكس حقيقة الممارسات اليومية، بدل الاكتفاء بالتحليل النظري.

— تسعى الدراسة إلى تحقيق الربط بين متغيرين أساسيين هما: المراقب الميزانياتي (كمتغير مستقل) وترشيد النفقات العمومية (كمتغير تابع)، وذلك من خلال بناء نموذج تحليلي يهدف إلى قياس طبيعة العلاقة بينهما، سواء كانت علاقة تأثير أو ارتباط. ويعد هذا الربط من أهم الإسهامات، نظراً لندرة الدراسات التي تناولت هذا الجانب بشكل متكامل.

— تعتمد الدراسة على التحليل الإحصائي الكمي باستخدام أدوات إحصائية (مثل المتوسطات الحسابية، الانحراف المعياري، معامل الارتباط...)، مما يسمح باختبار الفرضيات واستخلاص نتائج قابلة للقياس والتعميم. وهذا ما يمنح الدراسة طابعاً علمياً أكثر صرامة مقارنة بالدراسات الوصفية البحتة.

— تركز الدراسة على الواقع الجزائري، وهو ما يمنحها أهمية خاصة، حيث تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات القانونية والإدارية التي تميز نظام المالية العمومية في الجزائر، مثل طبيعة الرقابة القبلية ودور المراقب الميزانياتي. كما تساهم في إثراء المكتبة الوطنية بدراسات تطبيقية في هذا المجال.

— تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق، من خلال تحليل النتائج الميدانية، واقتراح سبل تحسين فعالية الرقابة المالية بما ينعكس إيجاباً على ترشيد النفقات العمومية. وهذا يعزز البعد التطبيقي للدراسة ويجعلها مفيدة لصناع القرار.

— تساهم الدراسة في سد الفجوة البحثية التي تم تسجيلها في الدراسات السابقة، خاصة فيما يتعلق بنقص الدراسات الميدانية، وضعف استخدام الأساليب الكمية، وغياب الربط بين المتغيرات.

خلاصة الفصل :

في ختام هذا الفصل، تم التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بالرقابة الميزانية و ترشيد النفقات العمومية، من خلال عرض المفاهيم الأساسية وتحليل الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم عملية الرقابة المالية. كما تم إبراز دور المراقب الميزانياتي وأهمية الرقابة القبليّة في ضمان حسن تسيير المال العام وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العمومية.

وقد ساهم هذا الجانب النظري في بناء قاعدة معرفية تساعد على فهم العلاقة بين الرقابة الميزانية و ترشيد النفقات العمومية، بما يمهد للجانب التطبيقي من الدراسة، والذي سيتم من خلاله اختبار هذه العلاقة ميدانيًا باستخدام أدوات التحليل الإحصائي المناسبة.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد عرض الإطار النظري للدراسة الذي تناول أهم المفاهيم المرتبطة بالمراقب الميزانياتي وترشيد النفقات العمومية، وإبراز العلاقة النظرية بين الرقابة الميزانية وكفاءة الإنفاق العمومي، نتطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي من البحث.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث يهدف إلى قياس مدى فعالية المراقب الميزانياتي في ترشيد النفقات العمومية، وتقييم دور الرقابة القبلية في ضبط الإنفاق العمومي داخل البلدية. كما تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام أدوات إحصائية مناسبة، بالاعتماد على برنامج SPSS، وذلك من أجل تفسير النتائج بشكل علمي واختبار مدى صحة الفرضيات المطروحة، بما يسمح بالانتقال من التحليل النظري إلى التفسير الميداني للظاهرة المدروسة.

المبحث الأول: المعالجة الإحصائية لعينة الدراسة

المطلب الأول: منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لموضوع البحث؛ حيث يتيح وصف الظاهرة المدروسة وتحليل أبعادها المختلفة، اعتمادًا على بيانات تم جمعها من أفراد العينة (المراقبون الميزانياتيون، والمحاسبون، والآمرون بالصرف، والأساتذة الجامعيون). وقد تم توظيف أدوات إحصائية لمعالجة البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS، بما يضمن دقة النتائج وموضوعيتها.

جدول رقم 01: الاستبيانات الموزعة والمسترجعة

إجمالي الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة	الاستبيانات غير المسترجعة	الاستبيانات الصالحة للتحليل	نسبة الاسترجاع(%)
85	60	25	60	70.6%

المصدر: من اعداد الطالب

الفرع الأول: أداة الدراسة (الاستبيان)

تم اعتماد الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات، نظرًا لملاءمته لطبيعة الدراسة وقدرته على توفير معلومات كمية قابلة للتحليل الإحصائي.

وقد تم تصميم الاستبيان بناءً على الإطار النظري للدراسة، وتم تقسيمه إلى قسمين رئيسيين كما يلي:

القسم الأول: البيانات الشخصية

يهدف هذا المحور إلى التعرف على الخصائص العامة لعينة الدراسة، من خلال مجموعة من المتغيرات التي تساعد في توصيف أفراد العينة؛ كالخصائص الاجتماعية والمهنية والعلمية، بما يسمح بفهم طبيعة المجتمع المدروس.

القسم الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: دور المراقب الميزانياتي

يركز هذا المحور على دراسة طبيعة الدور الذي يمارسه المراقب الميزانياتي في إطار الرقابة على النفقات العمومية، من حيث مدى التزامه بالقوانين والتنظيمات، ومساهمته في ضبط العمليات المالية، وتعزيز الشفافية والانضباط داخل الهيئات العمومية.

المحور الثاني: ترشيد النفقات العمومية

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

يتناول هذا المحور مستوى ترشيد النفقات داخل المؤسسات العمومية، من خلال دراسة كيفية استخدام الموارد المالية، ومدى الاعتماد على التخطيط المالي، وآليات الحد من الهدر، وتحسين كفاءة الإنفاق.

المحور الثالث: العلاقة بين المراقبة وترشيد النفقات

يهدف هذا المحور إلى تحليل العلاقة بين فعالية الرقابة التي يمارسها المراقب الميزانياتي ومستوى ترشيد النفقات العمومية، من خلال إبراز مدى تأثير الرقابة المالية في تحسين كفاءة الإنفاق وتوجيهه نحو الأولويات.

الفرع الثالث: مقياس الدراسة

تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس اتجاهات أفراد عينة الدراسة؛ حيث يتيح هذا المقياس تحويل الآراء إلى قيم كمية قابلة للتحليل الإحصائي، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 02: درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاجابة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من اعداد الطالب

تم حساب طول الفئة لتفسير المتوسطات الحسابية وفق المعادلة التالية:

$$\text{طول الفئة} = (\text{أكبر قيمة} - \text{أصغر قيمة}) \div \text{عدد الفئات}$$

$$0.8 = 5 \div (1 - 5) =$$

كما تم تحديد حدود المتوسطات الحسابية لتفسير مستوى الاستجابة؛ مما يساعد على تصنيف النتائج إلى مستويات تعكس درجة الموافقة لدى أفراد العينة بصورة موضوعية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 03: درجات تفسير الإجابة حسب مجال المتوسط الحسابي

الإجابة	الفئة
غير موافق تماما	[1.80 – 1]
غير موافق	[2.60 – 1.81]
محايد	[3.40 – 2.61]
موافق	[4.20 – 3.41]

موافق تماما	[4.21 – 5]
-------------	--------------

المصدر: من اعداد الطالب

الفرع الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد جمع البيانات الميدانية وتفريغها، تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) لمعالجة البيانات وتحليلها باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة وأهدافها. وقد شملت الأساليب الإحصائية المستخدمة ما يلي:

- التكرارات والنسب المئوية: بهدف وصف الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.
 - المتوسطات الحسابية: لقياس اتجاهات أفراد العينة نحو محاور الدراسة.
 - الانحرافات المعيارية: لمعرفة درجة تشتت إجابات أفراد العينة حول المتوسطات الحسابية.
 - معامل الثبات (ألفا كرونباخ): لقياس درجة ثبات أداة الدراسة ومدى اتساق فقراتها.
 - معامل الارتباط (بيرسون): لقياس طبيعة العلاقة بين دور المراقب الميزانياتي وترشيد النفقات العمومية.
 - تحليل الانحدار البسيط: لقياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، وتحديد مدى مساهمة دور المراقب الميزانياتي في تفسير التغيرات الحاصلة في ترشيد النفقات العمومية.
- وقد ساهمت هذه الأساليب في تحليل بيانات الدراسة بطريقة علمية دقيقة، مما يساعد على اختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى نتائج موضوعية يمكن الاعتماد عليها.

المطلب الثاني: عرض البيانات الإحصائية لعينة الدراسة

تم خلال هذا المطلب تحليل كل عنصر من عناصر بيانات القسم الأول الموجودة بأداة الدراسة (الاستبانة)، والمتعلقة بالبيانات العامة لعينة الدراسة.

1) البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

تم احتساب التكرارات والنسب المئوية لتحديد الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وفيما يلي عرض تحليلي مفصل لسماهم.

— توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

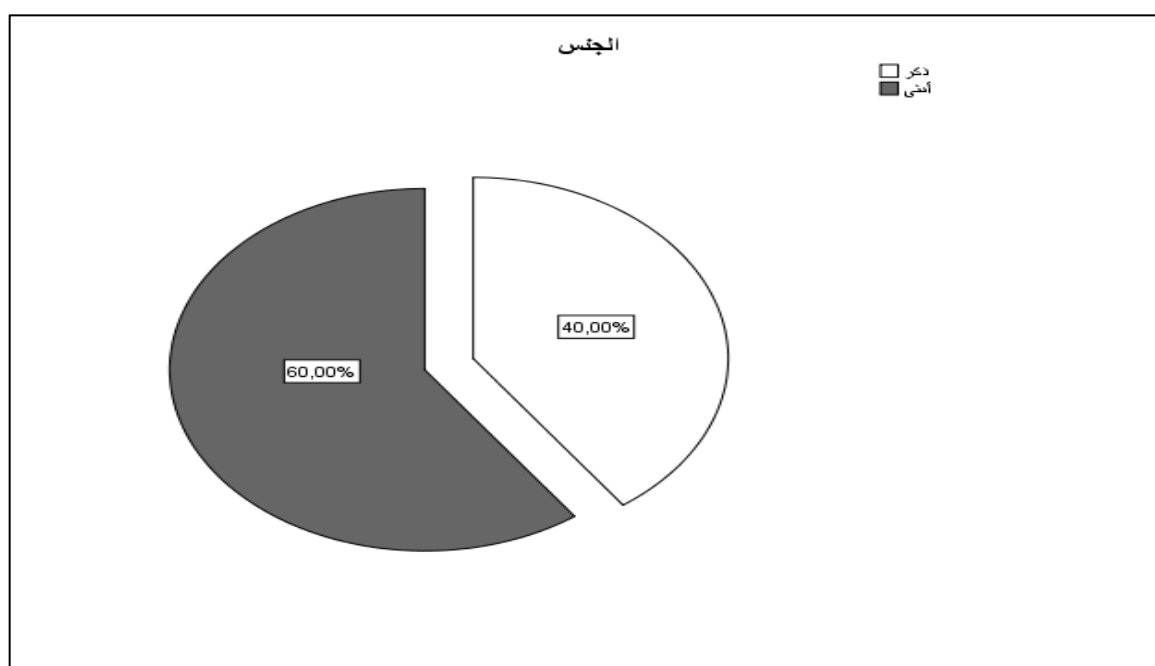
يبين الجدول والشكل التاليان التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس.

جدول رقم 04: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	ذكر	أنثى
التكرار	24	36
النسبة المئوية	%40	%60

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics

شكل رقم 01: توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه.

يتضح من خلال الجدول والشكل أعلاه أن نسبة الإناث ضمن أفراد عينة الدراسة تفوق نسبة الذكور، مما يشير إلى أن الطابع الغالب على الموظفين في المصالح الرقابية محل الدراسة هو الطابع النسوي وليس الذكوري.

— توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي:

يبين الجدول والشكل التاليان التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى

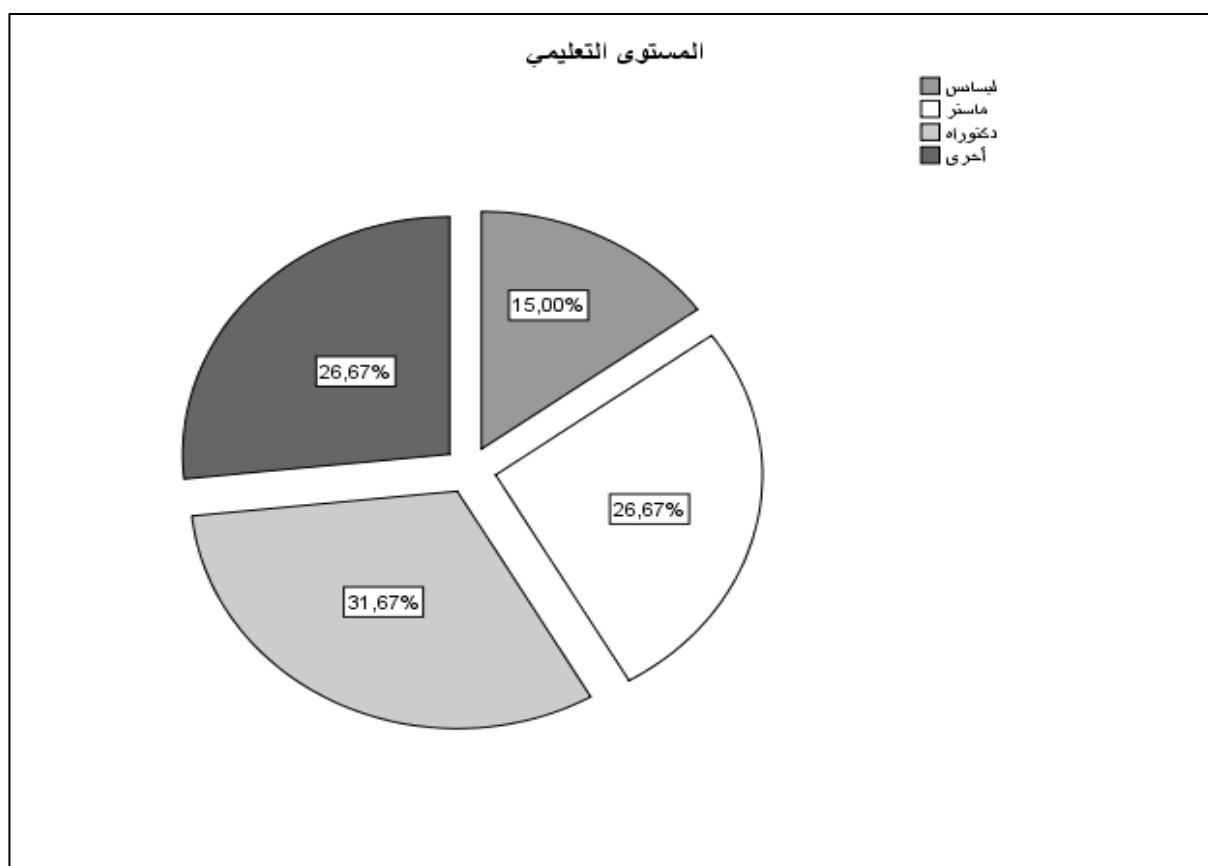
التعليمي.

جدول رقم 05: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ليسانس	ماستر	دكتوراه	اخرى
التكرار	9	16	19	16
النسبة المئوية	%15	%26.7	%31.7	%26.7

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics

شكل رقم 02: توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه.

يُظهر الجدول والشكل أعلاه توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي؛ حيث تتصدر فئة الدكتوراه بنسبة 31.7%، تليها فئة الماستر بنسبة 26.7%، ثم فئة أخرى بنفس النسبة 26.7%، بينما تمثل فئة الليسانس أقل نسبة وقُدّرت بـ 15%. ويعكس هذا التوزيع أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بمستوى تعليمي مرتفع، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحسين مستوى فهمهم لمضمون فقرات أداة الدراسة (الاستبيان)، ويعزز من دقة الإجابات وموضوعية النتائج المتوصل إليها.

— توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

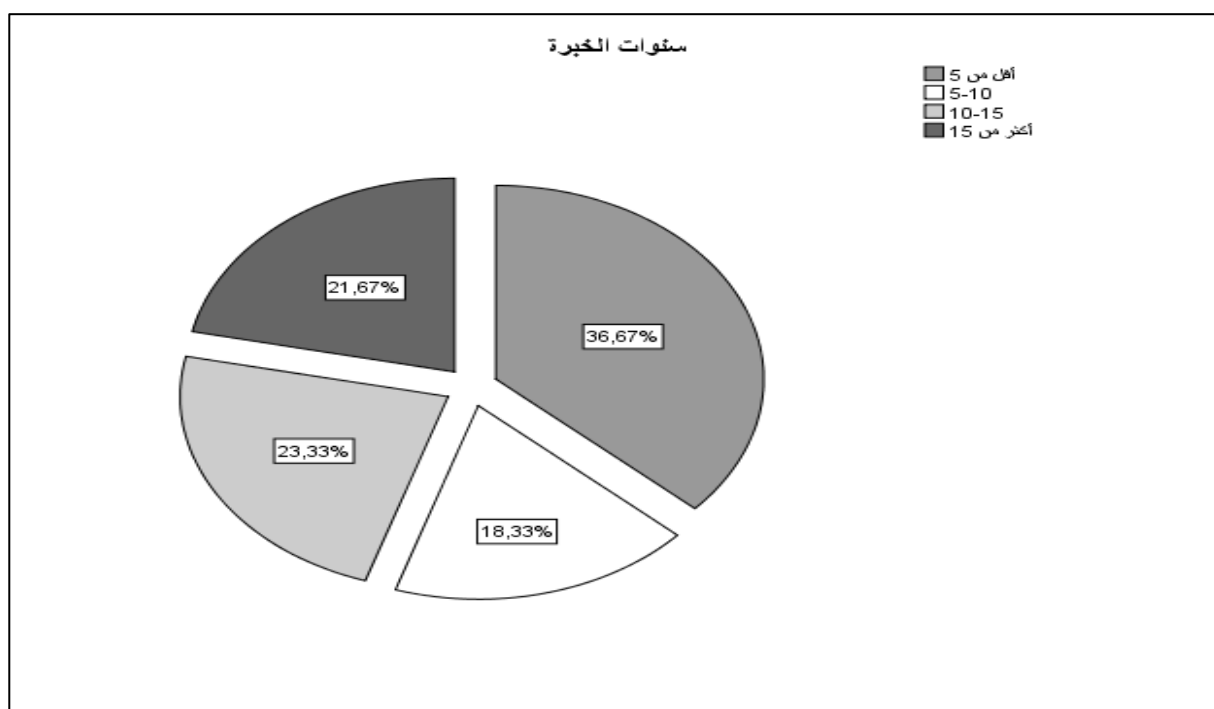
يبين الجدول والشكل المواليان التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم 06: توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	أقل من 5	10-5	10-15	أكثر من 15
التكرار	22	11	14	13
النسبة المئوية	36.7%	18.3%	23.3%	21.7%

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics

شكل رقم 03: توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه.

يتضح من خلال الجدول والشكل أعلاه توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة، حيث تمثل فئة "أقل من 5 سنوات" أعلى نسبة بـ 36.7%، تليها فئة "من 10 إلى 15 سنة" بنسبة 23.3%، ثم فئة "أكثر من 15 سنة" بنسبة 21.7%، في حين سجلت فئة "من 5 إلى 10 سنوات" أدنى نسبة قدرت بـ 18.3%. ويعكس هذا التوزيع تباين مستويات الخبرة بين أفراد العينة، حيث تجمع بين حديثي الخبرة وأصحاب الخبرة المتوسطة والطويلة، مما يساهم في إثراء نتائج الدراسة ويعزز من شموليتها وواقعيتها.

– توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة:

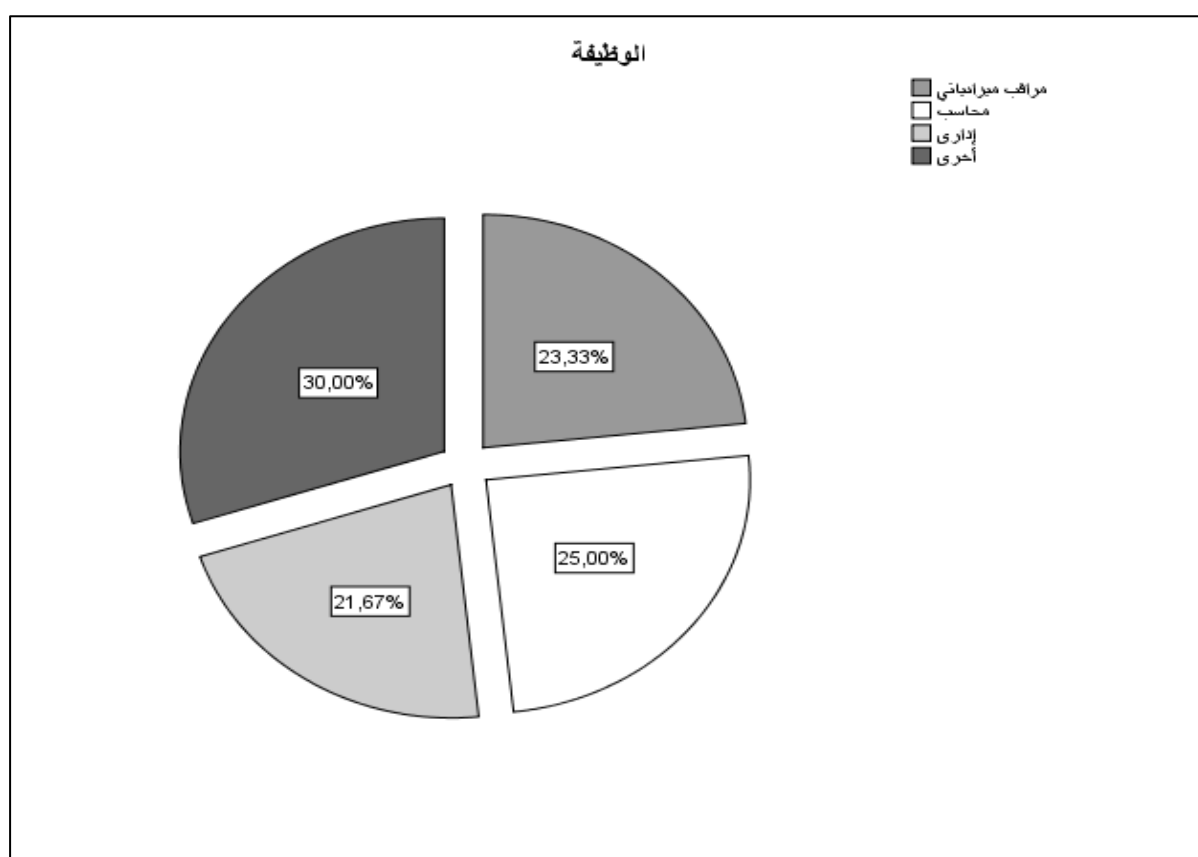
يبين الجدول والشكل المواليان التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة.

جدول رقم 07: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	مراقب ميزانياتي	محاسب	إداري	أخرى
التكرار	14	15	13	18
النسبة المئوية	%23.3	%25	%21.7	%30

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics

شكل رقم 04: توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه.

يبين الجدول والشكل المواليان التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة، حيث تصدرت فئة "أخرى" بنسبة 30%، تلتها فئة المحاسبين بنسبة 25%، ثم المراقبين الميزانياتيين بنسبة 23.3%، في حين جاءت فئة الإداريين في المرتبة الأخيرة بنسبة 21.7%. ويعكس هذا التوزيع تنوع الوظائف داخل عينة الدراسة، مما يساهم في توفير وجهات نظر مختلفة ويعزز من شمولية النتائج وواقعيتها.

المطلب الثالث: فحص و معالجة بيانات الدراسة

تُعدّ مرحلة جمع البيانات ومراجعتها من المراحل الأساسية في عملية التحليل الإحصائي، إذ تهدف إلى الكشف عن الأخطاء المحتملة في البيانات والعمل على تصحيحها أو استبعادها لضمان دقة النتائج، وهذا يستلزم الاهتمام بعدد من الجوانب المرتبطة بعملية الجمع، والتي تُعد من أبرز الخطوات الضرورية في هذا السياق.

الفرع الأول: اختبار صدق الاستبانة

ويقصد بصدق الاستبانة مدى قدرتها على قياس ما وُضعت لقياسه بدقة، مما يعزز موثوقية النتائج التي سيتم التوصل إليها لاحقاً. وعليه، فإن اختبار الصدق يُمكن الباحث من التأكد من سلامة الفقرات وملاءمتها لموضوع الدراسة، قبل الانتقال إلى تحليل المحاور واستخلاص النتائج.

(1) الصدق الظاهري:

يقصد بالصدق الظاهري مدى ملاءمة فقرات الاستبيان ووضوحها لقياس متغيرات الدراسة، حيث يتم عرض الأداة على مجموعة من المحكمين المختصين في المجال العلمي لإبداء آرائهم وتقديم ملاحظاتهم واقتراح التعديلات اللازمة. وبناءً على ذلك، يتم إجراء التعديلات المناسبة على الاستبيان قبل اعتماده في التطبيق الميداني على عينة الدراسة.

(2) صدق الاتساق الداخلي:

يشير صدق الاتساق الداخلي إلى درجة انسجام فقرات الاستبيان مع بعضها البعض، ومدى ارتباط كل فقرة بال محور الذي تنتمي إليه. ويتم التحقق من ذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون (I) ، من خلال قياس العلاقة بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور. كما يُستفاد من معامل الارتباط في تحديد طبيعة العلاقة (موجبة أو سالبة) وقوتها. ويمكن تصنيف مستوى معامل الارتباط بناءً على قيمته إلى المستويات التالية:

جدول رقم 08: مستوى معامل الارتباط والقيمة المحددة له

القيمة	0	[0.20–0.01]	[0.40–0.21]	[0.60–0.41]	[0.80–0.61]	[0.99–0.81]	1
المستوى	منعدم	ضعيف جداً	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جداً	تام

المصدر: من اعداد الطالب

أ- الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول (دور المراقب الميزانياتي):

يبين الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات هذا البعد والدرجة الكلية الخاصة به.

جدول رقم 09: يبين الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول (دور المراقب الميزانياتي)

الرقم	فقرات المحور الأول	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية
01	يساهم المراقب الميزانياتي بشكل فعال في منع النفقات غير القانونية أو غير المبررة داخل المؤسسة.	0,740**	0,000
02	يمارس المراقب الميزانياتي رقابة قبلية دقيقة وفعالة على مختلف النفقات قبل تنفيذها.	0,657**	0,000
03	يساهم المراقب الميزانياتي في تعزيز مستوى الشفافية المالية وضمان وضوح العمليات داخل المؤسسة.	0,573**	0,000
04	يلعب المراقب الميزانياتي دوراً مهماً في الحد من التجاوزات والانحرافات المالية داخل المؤسسة.	0,644**	0,000
05	يضمن المراقب الميزانياتي احترام القوانين والتنظيمات المالية المعمول بها بشكل صارم ومنهجي.	0,697**	0,000
06	يساهم المراقب الميزانياتي في تحسين جودة إعداد الميزانية من خلال المراجعة والتدقيق المستمر.	0,854**	0,000
07	يراقب المراقب الميزانياتي مدى مطابقة النفقات للأهداف المسطرة والخطط المعتمدة مسبقاً.	0,418**	0,001
08	يساهم المراقب الميزانياتي في الكشف المبكر عن الأخطاء والانحرافات المالية قبل تفاقمها.	0,867**	0,000
09	يعزز المراقب الميزانياتي مستوى الانضباط المالي داخل المؤسسة من خلال المتابعة المستمرة.	0,705**	0,000
10	يساهم المراقب الميزانياتي في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة.	0,912**	0,000

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics

يبين الجدول رقم (08) معاملات الارتباط بين فقرات المحور الأول المتعلقة بدور المراقب الميزانياتي والدرجة

الكلية للمحور، وذلك بهدف التحقق من مدى الاتساق الداخلي لفقرات هذا البعد.

من خلال النتائج المتحصل عليها، نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط جاءت موجبة ودالة إحصائياً عند

مستوى معنوية (0.01)، حيث تراوحت قيمها بين (0.418) كأدنى قيمة و(0.912) كأعلى قيمة، مما يدل

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

على وجود علاقة ارتباط إيجابية بين فقرات المحور والدرجة الكلية له، وهو ما يعكس تجانس الفقرات وقدرتها على قياس نفس البعد المتعلق بدور المراقب الميزانياتي.

كما يتضح أن أغلب معاملات الارتباط جاءت ضمن المستوى القوي إلى القوي جداً، حيث سجلت الفقرة رقم (10) أعلى معامل ارتباط بقيمة (0.912)، والمتعلقة بمساهمة المراقب الميزانياتي في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة، مما يدل على قوة ارتباطها بالمحور وأهميتها في قياس البعد محل الدراسة. كذلك سجلت الفقرة رقم (08) معامل ارتباط مرتفع بلغ (0.867)، تليها الفقرة رقم (06) بقيمة (0.854)، وهو ما يعكس الدور الكبير للمراقب الميزانياتي في الكشف المبكر عن الأخطاء والانحرافات المالية وتحسين جودة إعداد الميزانية.

في المقابل، سجلت الفقرة رقم (07) أدنى معامل ارتباط بقيمة (0.418) وبمستوى معنوية (0.001)، إلا أنها تبقى دالة إحصائياً وتقع ضمن المستوى المقبول، مما يؤكد صلاحيتها ضمن أداة الدراسة وعدم الحاجة إلى حذفها. كما أن باقي الفقرات سجلت قيماً متوسطة إلى قوية، وهو ما يعزز من درجة الاتساق الداخلي للمحور. وعليه، يمكن القول إن فقرات المحور الأول تتمتع بدرجة جيدة من الصدق الداخلي والاتساق، مما يدل على أن أداة الدراسة صالحة لقياس دور المراقب الميزانياتي وتعكس بدقة أبعاد الظاهرة محل الدراسة داخل المؤسسة المعنية.

ب- الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (ترشيد النفقات العمومية) :

يبين الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات هذا البعد والدرجة الكلية الخاصة به.

جدول رقم 10: يبين الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (ترشيد النفقات العمومية)

الرقم	فقرات المحور الثاني	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية
01	تعمل المؤسسة بشكل مستمر على تقليل النفقات غير الضرورية التي لا تضيف قيمة حقيقية للأداء.	0,970**	0,000
02	يتم استخدام الموارد المالية المتاحة بكفاءة عالية بما يحقق أفضل النتائج الممكنة.	0,868**	0,000
03	يتم احترام قواعد الاقتصاد في الإنفاق وتفادي الإسراف في استخدام الموارد العمومية.	0,914**	0,000
04	تعتمد المؤسسة مبدأ الفعالية في تخصيص الموارد بما يتماشى مع الأهداف المسطرة.	0,960**	0,000

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

05	يتم تقييم النفقات العمومية بناءً على النتائج المحققة ومدى تحقيق الأهداف المرجوة.	0,823**	0,000
06	يتم العمل على تقليل الهدر في استخدام الموارد العمومية من خلال آليات رقابية فعالة.	0,960**	0,000
07	تعتمد الإدارة أساليب حديثة ومبتكرة في ترشيد الإنفاق وتحسين استخدام الموارد.	0,970**	0,000
08	يتم توجيه النفقات العمومية نحو الأولويات الاستراتيجية التي تحقق التنمية والأهداف العامة.	0,970**	0,000
09	يتم السعي لتحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات بما يضمن الاستقرار المالي للمؤسسة.	0,970**	0,000
10	تساهم الرقابة المالية بشكل عام في تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق العمومي.	0,960**	0,000

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics

يبين الجدول رقم (09) معاملات الارتباط بين فقرات المحور الثاني المتعلقة بترشيد النفقات العمومية والدرجة الكلية للمحور، وذلك بهدف قياس مدى الاتساق الداخلي لفقرات هذا البعد والتحقق من صدقها البنائي.

من خلال النتائج المتحصل عليها، يتضح أن جميع معاملات الارتباط جاءت موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)، حيث تراوحت القيم بين (0.823) كأدنى قيمة و(0.970) كأعلى قيمة، وهو ما يدل على وجود ارتباط قوي جداً بين فقرات المحور والدرجة الكلية، ويعكس درجة عالية من التجانس الداخلي بين الفقرات وقدرتها على قياس نفس المفهوم المتعلق بترشيد النفقات العمومية.

كما نلاحظ أن الفقرات (01) و(07) و(08) و(09) سجلت أعلى معاملات ارتباط بقيمة (0.970)، مما يدل على قوة ارتباطها بالمحور وأهميتها الكبيرة في قياس بعد ترشيد النفقات العمومية، خاصة فيما يتعلق بتقليل النفقات غير الضرورية، واعتماد أساليب حديثة لترشيد الإنفاق، وتوجيه النفقات نحو الأولويات الاستراتيجية، وتحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة. كذلك سجلت الفقرات (04) و(06) و(10) معاملات ارتباط مرتفعة جداً بلغت (0.960)، وهو ما يعزز من قوة الاتساق الداخلي للمحور ككل.

في المقابل، سجلت الفقرة رقم (05) أدنى معامل ارتباط بقيمة (0.823)، إلا أنها تبقى ضمن المستوى القوي جداً ودالة إحصائياً، مما يؤكد أهميتها في قياس البعد وعدم وجود أي مبرر لحذفها من أداة الدراسة. كما أن باقي الفقرات سجلت قيماً مرتفعة للغاية، وهو ما يعكس قوة الترابط الداخلي بين مختلف عناصر المحور. وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن فقرات المحور الثاني تتمتع بدرجة عالية جداً من الصدق الداخلي والاتساق، مما يؤكد صلاحية الأداة في قياس بعد ترشيد النفقات العمومية داخل المؤسسة محل الدراسة، مع الاحتفاظ بجميع الفقرات لتمتعها بدلالة إحصائية قوية وارتباط مرتفع بالدرجة الكلية للمحور.

ت- الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (العلاقة بين المراقبة والترشيد):

يبين الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات هذا البعد والدرجة الكلية الخاصة به.

جدول رقم 11: يبين الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (العلاقة بين المراقبة والترشيد)

الرقم	فقرات المحور الثالث	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية
01	يساهم المراقب الميزانياتي بشكل مباشر في تقليل الهدر المالي وتحسين استخدام الموارد.	0,976**	0,000
02	تحسن الرقابة الميزانية من جودة الإنفاق العمومي وتزيد من فعاليته.	0,976**	0,000
03	وجود المراقب الميزانياتي يعزز كفاءة التسيير المالي ويحد من الأخطاء المحتملة.	0,961**	0,000
04	تؤدي الرقابة القبلية على النفقات إلى ترشيد أفضل للإنفاق العمومي.	0,919**	0,000
05	توجد علاقة إيجابية واضحة بين فعالية الرقابة المالية ومستوى ترشيد الإنفاق.	0,961**	0,002
06	يساهم المراقب الميزانياتي في توجيه النفقات نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.	0,919**	0,000
07	تساعد الرقابة الميزانية في تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتحسين الأداء المالي العام.	0,961**	0,000
08	تقلل الرقابة المالية من المخاطر المالية المحتملة داخل المؤسسة بشكل ملحوظ.	0,976**	0,000
09	تساهم الرقابة الميزانية في تحقيق الحوكمة المالية الجيدة وتعزيز المساءلة.	0,976**	0,000
10	يؤدي ضعف الرقابة المالية إلى زيادة التبذير وسوء استخدام الموارد العمومية.	0,961**	0,000

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics

يبين الجدول رقم (10) معاملات الارتباط بين فقرات المحور الثالث المتعلقة بالعلاقة بين المراقبة الميزانية وترشيد النفقات العمومية والدرجة الكلية للمحور، وذلك بهدف تقييم مدى الاتساق الداخلي لفقرات هذا البعد والتحقق من صدقها البنائي.

من خلال النتائج المتحصل عليها، نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط جاءت موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)، حيث تراوحت قيمها بين (0.919) كأدنى قيمة و(0.976) كأعلى قيمة، مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية جداً بين فقرات المحور والدرجة الكلية، ويعكس ذلك درجة عالية من التجانس الداخلي بين الفقرات وقدرتها على قياس نفس المفهوم المتعلق بالعلاقة بين المراقبة الميزانية وترشيد النفقات العمومية.

كما نلاحظ أن الفقرات (01) و(02) و(08) و(09) سجلت أعلى معاملات ارتباط بقيمة (0.976)، وهو ما يعكس قوة مساهمتها في تفسير أثر الرقابة الميزانية في تقليل الهدر المالي، وتحسين جودة الإنفاق العمومي، والحد من المخاطر المالية، وتعزيز الحوكمة والمساءلة داخل المؤسسة. كذلك سجلت الفقرات (03) و(05) و(07) و(10) معاملات ارتباط مرتفعة جداً بلغت (0.961)، مما يؤكد قوة ارتباطها بالمحور وأهميتها في إبراز العلاقة الإيجابية بين فعالية الرقابة المالية وترشيد النفقات العمومية.

في المقابل، سجلت الفقرتان (04) و(06) أدنى معاملات ارتباط بقيمة (0.919)، إلا أنهما تبقيان ضمن المستوى القوي جداً ودالتين إحصائياً، مما يؤكد صلاحيتهما ضمن أداة الدراسة وعدم وجود أي مبرر لحذفهما. كما أن جميع الفقرات أظهرت مستويات مرتفعة للغاية من الارتباط، وهو ما يعزز من قوة الاتساق الداخلي للمحور ككل.

وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن فقرات المحور الثالث تتمتع بدرجة عالية جداً من الصدق الداخلي والاتساق، مما يؤكد انسجامها وملاءمتها لقياس العلاقة بين المراقبة الميزانية وترشيد النفقات العمومية، ويعزز صلاحية أداة الدراسة المعتمدة.

الفرع الثاني: اختبار ثبات الاستبانة

يشير ثبات الاستبانة إلى مدى قدرة أداة البحث على إعطاء نتائج متقاربة عند تكرار تطبيقها في نفس الظروف وعلى نفس العينة، مما يعكس استقرارها. ويُقاس هذا الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس درجة

اتساق وانسجام عبارات الاستبانة. وتُعد قيمة 0.60 حدًا أدنى مقبولًا؛ فكلما ارتفعت القيمة زادت درجة الثبات، وتتراوح القيمة بين 0 و 1.

جدول رقم 12: قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخو الدرجة الخاصة به

درجة الثبات	قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ
ضعيف	أقل من 0.6
مقبول	(0.7 - 0.6)
جيد	(0.8 - 0.7)
ممتاز	أكبر من 0.8

المصدر: من اعداد الطالب

1) اختبار ثبات المحور الأول (دور المراقب الميزانياتي):

جدول رقم 13: يبين نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المحور الأول

المحور الأول	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
دور المراقب الميزانياتي	10	0,912

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics

يبين الجدول رقم (12) نتائج اختبار معامل الثبات "ألفا كرونباخ" للمحور الأول المتعلق بـ "دور المراقب الميزانياتي"، حيث يهدف هذا الاختبار إلى قياس مدى ثبات أداة الدراسة واتساق فقراتها الداخلية. ومن خلال النتائج المتحصل عليها، نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت (0.912)، وبمقارنة هذه القيمة مع سلم التقدير المعتمد في الجدول رقم (11)، نجد أنها تقع ضمن المجال (أكبر من 0.8)، وهو ما يدل على أن درجة الثبات "ممتازة". كما أن عدد فقرات المحور الأول بلغ (10) فقرات، وهو ما يعزز موثوقية هذا الاختبار، حيث تعكس القيمة المحصل عليها تجانساً مرتفعاً بين فقرات المحور وقدرتها على قياس نفس البعد بشكل ثابت ومستقر. وعليه، يمكن القول إن المحور الأول يتمتع بدرجة عالية من الثبات، مما يؤكد أن أداة الدراسة صالحة وموثوقة لجمع البيانات المتعلقة بدور المراقب الميزانياتي، وأن النتائج المتحصل عليها من هذا المحور يمكن الاعتماد عليها في التحليل الإحصائي.

(2) اختبار ثبات المحور الثاني (ترشيد النفقات العمومية) :

جدول رقم 14: يبين نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المحور الثاني

المحور الثاني	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
ترشيد النفقات العمومية	10	0,987

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics

يبين الجدول رقم (13) نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المحور الثاني المتعلق بـ "ترشيد النفقات العمومية"، وذلك بهدف التحقق من مدى اتساق فقرات هذا المحور وقدرتها على القياس بشكل ثابت. من خلال النتائج المتحصل عليها، نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت (0,987)، وبالرجوع إلى سلم التقدير المعتمد في الجدول رقم (11)، نجد أن هذه القيمة تقع ضمن المجال (أكبر من 0.8)، مما يدل على أن درجة الثبات "ممتازة". كما يتبين أن عدد فقرات هذا المحور بلغ (10) فقرات، وهو ما يعزز موثوقية النتائج، حيث تشير قيمة ألفا المرتفعة إلى وجود تجانس داخلي جيد بين فقرات المحور، وقدرتها على قياس نفس البعد المتعلق بترشيد النفقات العمومية. وبناءً عليه، يمكن القول إن المحور الثاني يتمتع بدرجة عالية من الثبات، مما يجعل أداة الدراسة موثوقة وصالحة للاستخدام في تحليل البيانات واستخلاص النتائج المتعلقة بترشيد النفقات العمومية.

(3) اختبار ثبات المحور الثالث (العلاقة بين المراقبة والترشيد) :

جدول رقم 15: يبين نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المحور الثالث

المحور الثالث	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
العلاقة بين المراقبة والترشيد	10	0,992

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics

يبين الجدول رقم (14) نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المحور الثالث المتعلق بـ "العلاقة بين المراقبة والترشيد"، وذلك بهدف التحقق من مدى اتساق فقرات هذا المحور واستقرارها في قياس البعد المدروس. ومن خلال النتائج المتحصل عليها، نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت (0.992)، وبالرجوع إلى سلم التقدير المعتمد في الجدول رقم (11)، فإن هذه القيمة تقع ضمن المجال (أكبر من 0.8)، مما يدل على أن درجة الثبات "ممتازة". كما يتبين أن هذا المحور يحتوي على (10) فقرات، وهو ما يعزز مصداقية الاختبار، حيث تشير قيمة ألفا المرتفعة إلى وجود تجانس داخلي جيد بين فقرات المحور، وقدرتها على قياس المفهوم المتعلق بالعلاقة بين المراقبة الميزانية وترشيد النفقات العمومية. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن المحور الثالث يتمتع بدرجة عالية من

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الثبات، مما يؤكد أن أداة الدراسة موثوقة وصالحة للاستخدام في تحليل النتائج المتعلقة بالعلاقة بين الرقابة المالية وترشيد الإنفاق العمومي.

الفرع الثالث: معالجة بيانات محاور الاستبيان

1) المحور الأول (دور المراقب الميزانياتي):

جدول رقم 16: نتائج تحليل فقرات محور دور المراقب الميزانياتي

الفقرة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	test T	اتجاه العينة	الرتبة
X8	4	54	2			4,03	0,31	%81	25,24	موافق	1
X3	2	57	1			4,02	0,22	%80	35,02	موافق	2
X4	3	54	3			4,00	0,31	%80	24,28	موافق	3
X2	2	56	2			4,00	0,26	%80	29,74	موافق	4
X5	3	54	3			4,00	0,31	%80	24,28	موافق	5
X6	2	56	2			4,00	0,26	%80	29,74	موافق	6
X7	1	58	1			4,00	0,18	%80	42,07	موافق	7
X10	3	54	3			4,00	0,31	%80	24,28	موافق	8
X1	1	55	4			3,95	0,28	%79	25,66	موافق	9
X9	56	4				3,93	0,25	%79	28,74	موافق	10

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics

تُظهر نتائج الجدول أن نسب الاستجابة تراوحت بين 79% و 81%، وهي نسب مرتفعة تقع ضمن المستوى الجيد، مما يعكس بصفة عامة اتجاهات إيجابية قوياً لدى أفراد العينة نحو فقرات هذا المحور. وقد سجلت الفقرة X8 أعلى نسبة بلغت 81%، مما يدل على أنها الأكثر قبولا من طرف أفراد العينة مقارنة ببقية الفقرات، تليها الفقرة X3 بنسبة 80%، وهو ما يعكس مستوى مرتفعاً جداً من الاستجابة الإيجابية. في حين سجلت مجموعة من الفقرات وهي X4، X2، X5، X6، X7 و X10 نسبة متساوية بلغت 80%، مما يعكس تجانساً كبيراً في اتجاهات أفراد العينة واستقراراً واضحاً في تقييمهم لهذه العبارات. في حين سجلت الفقرة X9 أدنى نسبة بلغت

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

79%، إلا أنها تبقى ضمن المستوى المرتفع من الاستجابة، مما يدل على أن جميع الفقرات تحظى بدرجة موافقة جيدة دون وجود فروق كبيرة بينها. وبصفة عامة، تعكس هذه النتائج أن تقييم أفراد العينة للمحور يتميز باتجاه إيجابي قوي جداً، مع ارتفاع واضح في نسب الاستجابة وتجانس كبير بين مختلف الفقرات، مما يدل على انسجام آراء المبحوثين واستقرار تقييمهم العام للمحور.

(2) المحور الثاني (ترشيد النفقات العمومية) :

جدول رقم 17: نتائج تحليل فقرات محور ترشيد النفقات العمومية

الفقرة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	test T	اتجاه العينة	الرتبة
Y5	3	56	1			4,03	0,25	%81	31	موافق	1
Y3	3	55	2			4,02	0,29	% 80,4	27,09	موافق	2
Y1	2	56	2			4,00	0,26	%80	29,74	موافق	3
Y2	2	56	2			4,00	0,26	%80	29,74	موافق	4
Y7	2	56	2			4,00	0,26	%80	29,74	موافق	5
Y8	2	56	2			4,00	0,26	%80	29,74	موافق	6
Y9	2	56	2			4,00	0,26	%80	29,74	موافق	7
Y4	2	55	3			3,98	0,29	%79,7	26,20	موافق	8
Y6	2	55	3			3,98	0,29	%79,7	26,20	موافق	9
Y10	2	55	3			3,98	0,29	%79,7	26,20	موافق	10

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics

تُظهر نتائج الجدول أن نسب الاستجابة تراوحت بين 79.7 % و 81%، وهي نسب مرتفعة ومتقاربة جداً، مما يعكس بصفة عامة اتجاهها إيجابياً قوياً لدى أفراد العينة نحو فقرات هذا المحور. وقد سجلت الفقرة Y5 أعلى نسبة بلغت 81%، مما يدل على أنها الأكثر قبولا من طرف أفراد العينة مقارنة ببقية الفقرات، تليها الفقرة Y3 بنسبة 80,4%، وهو ما يعكس مستوى مرتفعاً من الاستجابة الإيجابية تجاه هاتين الفقرتين. في حين سجلت الفقرات Y1، Y2، Y7، Y8 و Y9 نسبة متساوية بلغت 80%، مما يعكس تجانساً كبيراً في اتجاهات

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

أفراد العينة واستقراراً واضحاً في تقييمهم لهذه العبارات، مع عدم وجود تباينات ملحوظة بينها. أما الفقرات Y4، Y6 و Y10 فقد سجلت أدنى نسبة بلغت 79.7 %، إلا أنها تبقى ضمن المستوى المرتفع جداً من الاستجابة، مما يدل على استمرار الاتجاه الإيجابي العام رغم هذا الانخفاض البسيط. وبصفة عامة، تعكس هذه النتائج أن تقييم أفراد العينة للمحور يتميز باتجاه إيجابي قوي جداً ومتجانس، حيث تتقارب جميع النسب بشكل كبير دون وجود فروق جوهرية بين الفقرات، مما يدل على انسجام واضح في آراء الباحثين حول هذا المحور.

(3) المحور الثالث (العلاقة بين المراقبة والترشيد):

جدول رقم 18: نتائج تحليل فقرات محور العلاقة بين المراقبة والترشيد

الفقرة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	test T	اتجاه العينة	الترتبة
Z4	3	55	2			4,02	0,29	%80,4	27,09	موافق	1
Z6	3	55	2			4,02	0,29	%80,4	27,09	موافق	2
Z1	2	56	2			4,00	0,26	%80	29,74	موافق	3
Z2	2	56	2			4,00	0,26	%80	29,74	موافق	4
Z8	2	56	2			4,00	0,26	%80	29,74	موافق	5
Z9	2	56	2			4,00	0,26	%80	29,74	موافق	6
Z3	2	55	3			3,98	0,29	%79,7	26,20	موافق	7
Z5	2	55	3			3,98	0,29	%79,7	26,20	موافق	8
Z7	2	55	3			3,98	0,29	%79,7	26,20	موافق	9
Z10	2	55	3			3,98	0,29	%79,7	26,20	موافق	10

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics

تظهر نتائج الجدول أن نسب الاستجابة تراوحت بين 79.7 % و 80.4 %، وهي نسب مرتفعة ومتقاربة جداً، مما يعكس بصفة عامة اتجاهاً إيجابياً قوياً لدى أفراد العينة نحو فقرات هذا المحور. وقد سجلت الفقرتان Z4 و Z6 أعلى نسبة بلغت 80.4 %، مما يدل على أنهما الأكثر قبولاً من قبل أفراد العينة مقارنة ببقية الفقرات، تليهما الفقرات Z1 و Z2 و Z8 و Z9 بنسبة متساوية بلغت 80 %، وهو ما يعكس مستوى مرتفعاً جداً

من الاستجابة الإيجابية مع تجانس واضح في الآراء. في حين سجلت الفقرات Z3 و Z5 و Z7 و Z10 أدنى نسبة بلغت 79.7 %، إلا أنها تبقى ضمن المستوى المرتفع من الاستجابة، مما يدل على استمرار الاتجاه الإيجابي العام رغم هذا الانخفاض الطفيف. وبصفة عامة، تعكس هذه النتائج أن تقييم أفراد العينة للمحور يتميز باتجاه إيجابي قوي ومتجانس جداً، حيث تكاد النسب تكون متقاربة بشكل شبه تام، مما يدل على انسجام كبير في آراء المبحوثين وعدم وجود تباينات جوهرية بين الفقرات.

الفرع الرابع: تحليل الانحدار البسيط

لاختبار مدى تأثير المراقب الميزانياتي في ترشيد النفقات العمومية، تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية: (H0)

— لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراقب الميزانياتي في ترشيد النفقات العمومية عند مستوى الدلالة (0.05) .

الفرضية البديلة: (H1)

— يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراقب الميزانياتي في ترشيد النفقات العمومية عند مستوى الدلالة (0.05) .

جدول رقم 19: ملخص نموذج الانحدار البسيط

النموذج	R	R ²	R ² المعدل	الخطأ المعياري للتقدير	F	Sig
1	0,912 ^a	0,831	0,829	0,10565	286,041	0,000

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics

تُظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل X_mean والمتغير التابع بلغ (R = 0.912)، وهو ما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية جداً وإيجابية بين المتغيرين. كما بلغ معامل التحديد (R² = 0.831)، مما يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته (83.1%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وهي نسبة تفسير مرتفعة جداً تعكس قوة النموذج الإحصائي. وبلغت قيمة الخطأ المعياري للتقدير (0.10565)، وهو ما يدل على دقة عالية في تقدير النموذج لقيم المتغير التابع. كما تشير قيمة اختبار F إلى أن النموذج ككل دال إحصائياً (F = 286.041) عند مستوى معنوية (Sig = 0.000)، وهو أقل من (0.05)، مما يسمح بقبول النموذج الإحصائي المستخدم في الدراسة.

جدول رقم 20: تحليل التباين (ANOVA)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
الانحدار	3,193	1	3,193	286,041	0,000 ^b
البواقي	0,647	58	0,011	—	—

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics

يبين جدول تحليل التباين (ANOVA) نتائج اختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط، والذي يهدف إلى تحديد مدى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للمتغير المستقل (X_{mean}) على المتغير التابع (Y_{mean}). ومن خلال النتائج المتحصل عليها، نلاحظ أن مجموع المربعات الخاصة بالانحدار بلغ (3.193) مقابل (0.647) لمجموع المربعات الخاصة بالبواقي، في حين بلغ مجموع المربعات الكلي (3.840)، وهو ما يعكس قدرة النموذج على تفسير جزء كبير من التباين الكلي للمتغير التابع. كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (286.041)، وهي قيمة مرتفعة جداً تدل على قوة النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرين. أما مستوى الدلالة الإحصائية فقد بلغ (Sig = 0.000)، وهو أقل من (0.05)، مما يدل على أن النموذج دال إحصائياً عند مستوى معنوية 5%. وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي إحصائياً، مما يؤكد وجود تأثير حقيقي للمتغير المستقل (X_{mean}) على المتغير التابع (Y_{mean})، وبالتالي يتم قبول الفرضية التي تفترض وجود علاقة وتأثير بين المتغيرين.

جدول رقم 21: معاملات الانحدار الخطي البسيط

المتغير	(غير معياري) B	الخطأ المعياري	(معياري) Beta	t	Sig
الثابت	-0,687	0,277	—	-2,477	0,016
X_{mean}	1,174	0,069	0,912	16,913	0,000

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics

يوضح جدول معاملات الانحدار (Coefficients) نتائج تقدير تأثير المتغير المستقل (X_{mean}) في المتغير التابع (Y_{mean})، من خلال تحديد قوة واتجاه هذا التأثير ومدى دلالاته الإحصائية. ومن خلال النتائج المتحصل عليها، نلاحظ أن الثابت (Constant) بلغ (-0.687) وهو ذو دلالة إحصائية (Sig = 0.016)، مما يعكس القيمة التقديرية للمتغير التابع عند انعدام قيمة المتغير المستقل. أما بالنسبة للمتغير المستقل (X_{mean})، فقد بلغ معامل الانحدار غير المعياري (B = 1.174)، وهو معامل موجب يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين؛ أي

أنه كلما ارتفع (X_mean) بمقدار وحدة واحدة، ارتفع (Y_mean) بمقدار (1.174) وحدة. كما بلغ معامل الانحدار المعياري ($Beta = 0.912$)، وهي قيمة مرتفعة جداً تعكس قوة تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع. وبلغت قيمة (t) المحسوبة (16.913) عند مستوى دلالة إحصائية ($Sig = 0.000$)، وهي أقل من (0.05)، مما يؤكد أن هذا التأثير دال إحصائياً. وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن المتغير (X_mean) يؤثر تأثيراً إيجابياً وقوياً في المتغير (Y_mean)، وبالتالي يتم قبول الفرضية التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية بين المتغيرين.

المبحث الثاني: مناقشة النتائج

المطلب الأول: تحليل نتائج دور المراقب الميزانياتي

تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة لقياس مستوى دور المراقب الميزانياتي، وذلك بمقارنة المتوسط الحسابي بالقيمة النظرية (3) على مقياس ليكرت، وذلك لاختبار الفرضية البديلة (H_1) التي تفترض وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المحدد، ولتحديد مستوى واتجاه هذا الدور في المؤسسة محل الدراسة.

جدول رقم 22: تحليل اختبار T لعينة واحدة للمحور الأول (دور المراقب الميزانياتي)

المحور الأول	حجم العينة (N)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجة الحرية (ddl)	مستوى المعنوية (Sig)	فرق المتوسط الحسابي	اتجاه العينة	Valeur de test
دور المراقب الميزانياتي	60	3,9933	0,19818	38,824	59	0,000	0,99333	موافق	3

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics

أظهرت نتائج التحليل أن المتوسط الحسابي بلغ (3.9933)، وهو أعلى من القيمة النظرية (3)، حيث بلغ الفرق (0.9933)، مما يدل على أن اتجاه أفراد العينة نحو المتغير X_mean يقع ضمن فئة «موافق» حسب سلم ليكرت المعتمد.

كما بلغت قيمة T المحسوبة (38.824) عند درجة حرية (59)، في حين بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية ($Sig = 0.000$)، وهي أقل من (0.05)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والقيمة النظرية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن مستوى المتغير محل الدراسة يقع ضمن درجة «موافق»، مما يعكس توجهاً إيجابياً واضحاً لدى أفراد العينة.

وعليه، يتم رفض الفرضية العدمية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية، مما يؤكد أن تقييم أفراد العينة للمتغير X_{mean} يتجه نحو الموافقة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج ترشيد النفقات العمومية

يهدف هذا المطلب إلى تحليل نتائج اختبار (T) لعينة واحدة للمحور الثاني والمتعلق بترشيد النفقات العمومية، وذلك من خلال اختبار الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تفترض وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند المستوى نفسه، بهدف تحديد مستوى فعالية ترشيد النفقات العمومية في المؤسسة محل الدراسة.

جدول رقم 23: تحليل اختبار T لعينة واحدة للمحور الثاني (ترشيد النفقات العمومية)

المحور الثاني	حجم العينة (N)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجة الحرية (ddl)	مستوى المعنوية (Sig)	فرق المتوسط الحسابي	اتجاه العينة	Valeur de test
ترشيد النفقات العمومية	60	4,0000	0,25512	30,362	59	0,000	1,00000	موافق	3

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics

أظهرت نتائج التحليل أن المتوسط الحسابي بلغ (4.00)، وهو أعلى من القيمة النظرية (3) بفارق قدره (1.00)، مما يشير إلى أن اتجاه أفراد العينة نحو المتغير (Y_{mean}) يقع ضمن فئة «موافق» وفقاً لمقياس ليكرت المعتمد.

كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (30.362) عند درجة حرية (59)، وبمستوى دلالة إحصائية ($Sig = 0.000$)، وهي قيمة أقل من (0.05)، مما يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والقيمة النظرية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن مستوى المتغير محل الدراسة يقع ضمن درجة «موافق»، مما يعكس توجهاً إيجابياً واضحاً لدى أفراد العينة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

وعليه، يتم رفض الفرضية العدمية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية، مما يؤكد أن تقييم أفراد العينة للمتغير (Y_{mean}) يتجه نحو الموافقة.

المطلب الثالث: تحليل نتائج العلاقة بين المراقبة و ترشيد النفقات

يهدف هذا المطلب إلى تحليل نتائج اختبار (T) لعينة واحدة للمحور الثالث المتعلق بالعلاقة بين المراقبة الميزانية و ترشيد النفقات العمومية، وذلك من خلال اختبار الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى نفسه، بهدف تحديد طبيعة ومستوى العلاقة بين المراقبة الميزانية و ترشيد النفقات العمومية في المؤسسة محل الدراسة.

جدول رقم 24: تحليل اختبار T لعينة واحدة للمحور الثالث (العلاقة بين المراقبة و الترشيح)

المحور الثالث	حجم العينة (N)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجة الحرية (ddl)	مستوى المعنوية (Sig)	فرق المتوسط الحسابي	اتجاه العينة	Valeur de test
العلاقة بين المراقبة و الترشيح	60	3,9967	0,26679	28,938	59	0,000	0,99667	موافق	3

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics

أظهرت نتائج التحليل أن المتوسط الحسابي بلغ (3.9967)، وهو أعلى من القيمة النظرية (3)، حيث بلغ فرق المتوسط (0.9967)، مما يدل على أن اتجاه أفراد العينة نحو المتغير Z_{mean} يقع ضمن فئة «موافق» حسب سلم ليكرت المعتمد.

كما بلغت قيمة T المحسوبة (28.938) عند درجة حرية (59)، في حين بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية ($Sig = 0.000$)، وهي أقل من (0.05)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والقيمة النظرية.

وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن مستوى المتغير محل الدراسة يقع ضمن درجة «موافق»، مما يعكس اتجاهًا إيجابيًا واضحًا لدى أفراد العينة.

وعليه، يتم رفض الفرضية العدمية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية، مما يؤكد أن تقييم أفراد العينة للمتغير Z_{mean} يتجه نحو الموافقة.

خلاصة:

أثبتت الدراسة الميدانية، من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها من الاستبيان، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراقب الميزانياتي وترشيد النفقات العمومية، وهو ما يعكس وجود تأثير فعلي لهذا الدور الرقابي على مستوى كفاءة الإنفاق العمومي داخل المؤسسات محل الدراسة.

وتشير هذه النتيجة إلى أن فعالية تدخل المراقب الميزانياتي، من خلال الرقابة القبلية على الالتزامات بالنفقات، تسهم في تقليص التجاوزات المالية وتحسين الالتزام بالإجراءات القانونية والتنظيمية المعمول بها، مما ينعكس إيجاباً على عقلنة وترشيد النفقات العمومية.

كما تؤكد هذه المعطيات أن تعزيز دور المراقب الميزانياتي لا يقتصر فقط على الجانب الإجرائي للرقابة، بل يمتد ليشكل أداة فعالة لضمان حسن تسيير الموارد المالية العمومية، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية والانضباط المالي داخل المؤسسات العمومية. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن دعم وتطوير آليات الرقابة الميزانياتية من شأنه أن يساهم بشكل مباشر في الرفع من فعالية التسيير المالي وتحقيق أهداف ترشيد النفقات العمومية.

خاتمة

بعد استعراض الجوانب النظرية المرتبطة بالمراقب الميزانياتي وترشيد النفقات العمومية، والتطرق إلى الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها بالاعتماد على الأساليب الإحصائية، و من تم حاولنا الإلمام بأبعاد الموضوع وفهم طبيعة العلاقة القائمة بين الرقابة الميزانية وكفاءة الإنفاق العمومي.

وقد سمحت هذه الدراسة بالإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، من خلال إبراز الدور الفعلي الذي يمارسه المراقب الميزانياتي في ضبط النفقات العمومية والحد من الانحرافات المالية. كما أظهرت النتائج أهمية الرقابة القبلية في تحقيق التسيير الرشيد للموارد المالية داخل الجماعات المحلية.

وعليه، سيتم في هذه الخاتمة عرض أهم النتائج المتوصل إليها، سواء المتعلقة باختبار الفرضيات أو النتائج العامة للدراسة، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات العملية، وفتح آفاق بحثية تسهم في تعمير هذا الموضوع مستقبلاً.

1) نتائج اختبار الفرضيات:

- أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن تأكيد الفرضيات المطروحة، حيث تم التوصل إلى أن:
- الفرضية الأولى المتعلقة بدور المراقب الميزانياتي قد تم تأكيدها؛ إذ تبين أن له دوراً فعالاً في تعزيز الرقابة على النفقات العمومية من خلال التأكد من شرعية الالتزامات المالية قبل تنفيذها.
- تم تأكيد الفرضية الثانية الخاصة بترشيد النفقات العمومية، حيث أظهرت النتائج وجود مستوى جيد من ترشيد النفقات داخل البلدية محل الدراسة، مما يعكس تحسناً في كفاءة استخدام الموارد المالية.
- الفرضية الثالثة المرتبطة بالعلاقة بين الرقابة وترشيد النفقات؛ فقد أثبتت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية، مما يدل على أن فعالية الرقابة الميزانية تساهم مباشرة في ترشيد النفقات العمومية.

2) نتائج الدراسة:

- يلعب المراقب الميزانياتي دوراً فعالاً في ضمان احترام القوانين والتنظيمات المتعلقة بالنفقات العمومية.
- تساهم الرقابة القبلية في الحد من الأخطاء والتجاوزات المالية قبل وقوعها، مما يعزز حماية المال العام.
- توجد علاقة ارتباط وتأثير واضحة بين فعالية الرقابة الميزانية ومستوى ترشيد النفقات العمومية.
- يساهم الدور الاستشاري للمراقب الميزانياتي في توجيه الآمرين بالصرف نحو قرارات مالية أكثر كفاءة.
- تعاني عملية الرقابة من تحديات، مثل نقص الموارد البشرية وضعف التكوين في بعض الحالات.

(3) التوصيات:

- بناءً على النتائج، يمكن تقديم التوصيات الآتية:
- تعزيز دور المراقب الميزانياتي داخل منظومة الرقابة المالية.
- توفير الوسائل البشرية والتقنية التي تساعد على تحسين أداء الرقابة المالية.
- تكثيف برامج التكوين والتأهيل المستمر للموظفين المكلفين بتسيير النفقات العمومية.
- اعتماد الرقمنة في معالجة الملفات المالية لتسريع الإجراءات وتحسين دقتها.
- تعزيز التنسيق بين المراقب الميزانياتي والأميرين بالصرف للحد من الأخطاء المالية وتحسين جودة التسيير.

(4) آفاق الدراسة:

- دراسة أثر التحول الرقمي والأنظمة المعلوماتية الحديثة على فعالية الرقابة المالية.
- التوسع في دراسة دور أجهزة الرقابة المالية (كمجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية) في تعزيز التسيير المالي.
- إجراء دراسات مقارنة بين نظام الرقابة المالية في الجزائر وأنظمة أخرى للاستفادة من التجارب الحديثة.
- دراسة العلاقة بين الرقابة المالية ومبادئ الحوكمة والشفافية في تسيير المال العام.
- تحليل دور التكوين المستمر للإطارات المالية في تحسين جودة الرقابة وترشيد النفقات.
- دراسة أثر التنسيق بين المتدخلين في تنفيذ الميزانية على فعالية الرقابة المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

- حماد، أكرم إبراهيم (2006) ، الرقابة المالية في القطاع الحكومي، الأردن، جبهة للنشر والتوزيع.
- حجازي، المرسي السيد (2009) ، مبادئ الاقتصاد العام، مصر، الدار الجامعية.
- عوض الله، زينب حسين (1998) ، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- مُجّد، حسين عبد العال (2004) ، الرقابة الإدارية بين الإدارة والقانون الإداري: دراسة تطبيقية مقارنة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.

ثانياً: الأطروحات والمذكرات الجامعية

- زيوش، رحمة (2011) ، الميزانية العامة للدولة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
- فرج، شعبان (2012) ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر (2000-2011) ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
- بن علاّل، الهاشمي (2023-2024) ، دور الرقابة المالية في ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
- خميسي، عادل (2013) ، الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة الفساد، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- عبد اللاوي، نخله (2016-2017) ، المركز القانوني للمراقب المالي في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة الجلفة.

ثالثاً: القوانين والمراسيم والتعليمات

- القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992، المتعلق بالرقابة السابقة على النفقات التي يلتزم بها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82.
- المرسوم التنفيذي رقم 09-374 المؤرخ في 13 أكتوبر 2009، المعدل والمتمم للمرسوم 92-414، الجريدة الرسمية، العدد 67.

- المرسوم التنفيذي رقم 24-347 المؤرخ في 14 أكتوبر 2024، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 72.
- وزارة المالية (2022)، التعليم رقم 9658، المتعلقة بكيفية ممارسة الرقابة الميزانية على نفقات ميزانية الدولة.
- رابعًا: المجالات العلمية**
- زروقي، محمد الأمين؛ صراع، توفيق (2020)، الرقابة المالية السابقة وأهميتها في تحسين مردودية النفقات العمومية، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة.
- شرك، رايح؛ شرك، زبير (2021)، النفقات العمومية، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجلفة.
- خناطلة، براهيم؛ خلفه، نادية (2020)، ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة.
- بن موسى، أم كلثوم؛ عيسى، نبوية (2016)، ترشيد النفقات العمومية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة.
- بوفليسي (2024)، واقع وآفاق تسيير المال العام في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي.
- مزيتي، فاتح (2017)، رقابة المراقب المالي على الإدارة العامة، مجلة تاريخ العلوم، جامعة خنشلة.

خامسًا: الدراسات الأجنبية

- Wildavsky, A. (1986), *Comparative Analysis of Budgeting Processes and Public Expenditure Planning*.
- Schick, A. (1998), *Public Financial Management Reforms in Developing Countries*.
- Zaklan, Bošnjak & Vasić (2008), *Impact of Tax Control on Fiscal Compliance and Evasion Reduction*.
- OECD (2015), *Public Sector Governance and Expenditure Performance*.
- IMF (2018), *Fiscal Policy Monitoring and the Role of Financial Control*.
- Sabzian et al. (2018), *Effects of Financial Control Systems on Resource Allocation*.
- OECD (2020), *Assessment of Public Financial Management Systems*.
- World Bank (2021), *Enhancing Public Financial Management Systems*.

الملاحق

✓ الملحق رقم 01 : استمارة الاستبيان

جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت -

أكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

اقسم علوم المالية والمحاسبة

عنوان الدراسة:

"دور المراقب الميزانياتي في ترشيد النفقات العمومية"

السيد/السيدة المحترم(ة)،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

في إطار إعداد دراسة أكاديمية حول دور المراقب الميزانياتي في ترشيد النفقات العمومية ، يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستمارة، راجين منكم الإجابة بكل موضوعية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة الرقابة الميزانياتية في تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد العمومية.

نؤكد أن جميع المعلومات المقدمة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستعامل بسرية تامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

يرجى وضع علامة (X) في الخانة المناسبة:

1. الجنس:

☐ ذكر ☐ أنثى

2. العمر:

☐ أقل من 30 ☐ 30-40 ☐ 40-50 ☐ أكثر من 50

3. المستوى التعليمي: ☐

☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐ أخرى

4. سنوات الخبرة:

☐ أقل من 5 ☐ 5-10 ☐ 10-15 ☐ أكثر من 15

5. الوظيفة:

☐ مراقب ميزانياتي ☐ محاسب ☐ إداري ☐ أخرى

القسم الثاني: محاور الاستبيان

الرجاء التكرم بوضع علامة (X) أمام الخيار المناسب حسب المعايير التالية:

1. المحور الأول: دور المراقب الميزانياتي

رقم الفقرة	الفقرات	موافق	موافق تماما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يساهم المراقب الميزانياتي بشكل فعال في منع النفقات غير القانونية أو غير المبررة داخل المؤسسة.					
02	يمارس المراقب الميزانياتي رقابة قبلية دقيقة وفعالة على مختلف النفقات قبل تنفيذها.					
03	يساهم المراقب الميزانياتي في تعزيز مستوى الشفافية المالية ووضمان وضوح العمليات داخل المؤسسة.					
04	يلعب المراقب الميزانياتي دوراً مهماً في الحد من التجاوزات والانحرافات المالية داخل المؤسسة.					
05	يضمن المراقب الميزانياتي احترام القوانين والتنظيمات المالية المعمول بها بشكل صارم ومنهجي.					
06	يساهم المراقب الميزانياتي في تحسين جودة إعداد الميزانية من خلال المراجعة والتدقيق المستمر.					
07	يراقب المراقب الميزانياتي مدى مطابقة النفقات للأهداف المسطرة والخطط المعتمدة مسبقاً.					
08	يساهم المراقب الميزانياتي في الكشف المبكر عن الأخطاء والانحرافات المالية قبل تفاقمها.					
09	يعزز المراقب الميزانياتي مستوى الانضباط المالي داخل المؤسسة من خلال المتابعة المستمرة.					
10	يساهم المراقب الميزانياتي في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي					

					من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة.	
--	--	--	--	--	--------------------------------------	--

2. المحور الثاني: ترشيد النفقات

رقم الفقرة	الفقرات	موافق	موافق تماما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	تعمل المؤسسة بشكل مستمر على تقليل النفقات غير الضرورية التي لا تضيف قيمة حقيقية للأداء.					
02	يتم استخدام الموارد المالية المتاحة بكفاءة عالية بما يحقق أفضل النتائج الممكنة.					
03	يتم احترام قواعد الاقتصاد في الإنفاق وتفادي الإسراف في استخدام الموارد العمومية.					
04	تعتمد المؤسسة مبدأ الفعالية في تخصيص الموارد بما يتماشى مع الأهداف المسطرة.					
05	يتم تقييم النفقات العمومية بناءً على النتائج المحققة ومدى تحقيق الأهداف المرجوة.					
06	يتم العمل على تقليل الهدر في استخدام الموارد العمومية من خلال آليات رقابية فعالة.					
07	تعتمد الإدارة أساليب حديثة ومبتكرة في ترشيد الإنفاق وتحسين استخدام الموارد.					
08	يتم توجيه النفقات العمومية نحو الأولويات الاستراتيجية التي تحقق التنمية والأهداف العامة.					
09	يتم السعي لتحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات بما يضمن الاستقرار المالي للمؤسسة.					
10	تساهم الرقابة المالية بشكل عام في تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق العمومي.					

3. المحور الثالث: العلاقة بين المراقبة و الترشيح

رقم الفقرة	الفقرات	موافق	موافق تماما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يساهم المراقب الميزانياتي بشكل مباشر في تقليل الهدر المالي وتحسين استخدام الموارد.					
02	تحسن الرقابة الميزانية من جودة الإنفاق العمومي وتزيد من فعاليته.					
03	وجود المراقب الميزانياتي يعزز كفاءة التسيير المالي ويحد من الأخطاء المحتملة.					
04	تؤدي الرقابة القبلية على النفقات إلى ترشيد أفضل للإنفاق العمومي.					
05	توجد علاقة إيجابية واضحة بين فعالية الرقابة المالية ومستوى ترشيد الإنفاق.					
06	يساهم المراقب الميزانياتي في توجيه النفقات نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.					
07	تساعد الرقابة الميزانية في تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتحسين الأداء المالي العام.					
08	تقلل الرقابة المالية من المخاطر المالية المحتملة داخل المؤسسة بشكل ملحوظ.					
09	تساهم الرقابة الميزانية في تحقيق الحوكمة المالية الجيدة وتعزيز المساءلة.					
10	يؤدي ضعف الرقابة المالية إلى زيادة التبذير وسوء استخدام الموارد العمومية.					

✓ الملحق رقم 02 : مخرجات برنامج Spss

		الجنس			
Valide	ذكر	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
	أنثى	24	40,0	40,0	40,0
	Total	36	60,0	60,0	100,0
		60	100,0	100,0	

		العمر			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	30 من أقل	19	31,7	31,7	31,7
	30-40	10	16,7	16,7	48,3
	40-50	14	23,3	23,3	71,7
	50 من أكثر	17	28,3	28,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

		التعليمي المستوى			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	9	15,0	15,0	15,0
	ماجستير	16	26,7	26,7	41,7
	دكتوراه	19	31,7	31,7	73,3
	أخرى	16	26,7	26,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

		الخبرة سنوات			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	5 من أقل	22	36,7	36,7	36,7
	5-10	11	18,3	18,3	55,0
	10-15	14	23,3	23,3	78,3
	15 من أكثر	13	21,7	21,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

		الوظيفة			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ميزانياتي مراقب	14	23,3	23,3	23,3
	محاسب	15	25,0	25,0	48,3
	إداري	13	21,7	21,7	70,0
	أخرى	18	30,0	30,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

Corrélations

		X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10	X_mean
X1	Corrélation de Pearson	1	,227	,539**	,371**	,371**	,681**	,321*	,578**	,658**	,556**	,740**
	Sig. (bilatérale)		,081	,000	,004	,004	,000	,012	,000	,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
X2	Corrélation de Pearson	,227	1	,000	,408**	,816**	,500**	,000	,616**	,259*	,612**	,657**
	Sig. (bilatérale)	,081		1,000	,001	,000	,000	1,000	,000	,046	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
X3	Corrélation de Pearson	,539**	,000	1	,236	,236	,579**	,409**	,467**	,320*	,473**	,573**
	Sig. (bilatérale)	,000	1,000		,069	,069	,000	,001	,000	,013	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
X4	Corrélation de Pearson	,371**	,408**	,236	1	,500**	,408**	,000	,503**	,423**	,500**	,644**
	Sig. (bilatérale)	,004	,001	,069		,000	,001	1,000	,000	,001	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60

X5	Corrélation de Pearson	,371**	,816**	,236	,500**	1	,408**	,000	,503**	,423**	,500**	,697**
	Sig. (bilatérale)	,004	,000	,069	,000		,001	1,000	,000	,001	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
X6	Corrélation de Pearson	,681**	,500**	,579**	,408**	,408**	1	,354**	,821**	,518**	,816**	,854**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,001	,001		,006	,000	,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
X7	Corrélation de Pearson	,321*	,000	,409**	,000	,000	,354**	1	,290*	,366**	,577**	,418**
	Sig. (bilatérale)	,012	1,000	,001	1,000	1,000	,006		,024	,004	,000	,001
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
X8	Corrélation de Pearson	,578**	,616**	,467**	,503**	,503**	,821**	,290*	1	,453**	,838**	,867**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,024		,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
X9	Corrélation de Pearson	,658**	,259*	,320*	,423**	,423**	,518**	,366**	,453**	1	,634**	,705**
	Sig. (bilatérale)	,000	,046	,013	,001	,001	,000	,004	,000		,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
X10	Corrélation de Pearson	,556**	,612**	,473**	,500**	,500**	,816**	,577**	,838**	,634**	1	,912**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
X_mean	Corrélation de Pearson	,740**	,657**	,573**	,644**	,697**	,854**	,418**	,867**	,705**	,912**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,001	,000	,000	,000	
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

Corrélations

		Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6	Y7	Y8	Y9	Y10	Y_mean
Y1	Corrélation de Pearson	1	,750**	,896**	,896**	,756**	,896**	1,000**	1,000**	1,000**	,896**	,970**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
Y2	Corrélation de Pearson	,750**	1	,672**	,896**	,756**	,896**	,750**	,750**	,750**	,896**	,868**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60

Y3	Corrélation de Pearson	,896**	,672**	1	,806**	,896**	,806**	,896**	,896**	,896**	,806**	,914**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
Y4	Corrélation de Pearson	,896**	,896**	,806**	1	,685**	1,000**	,896**	,896**	,896**	1,000**	,960**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
Y5	Corrélation de Pearson	,756**	,756**	,896**	,685**	1	,685**	,756**	,756**	,756**	,685**	,823**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
Y6	Corrélation de Pearson	,896**	,896**	,806**	1,000**	,685**	1	,896**	,896**	,896**	1,000**	,960**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
Y7	Corrélation de Pearson	1,000**	,750**	,896**	,896**	,756**	,896**	1	1,000**	1,000**	,896**	,970**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
Y8	Corrélation de Pearson	1,000**	,750**	,896**	,896**	,756**	,896**	1,000**	1	1,000**	,896**	,970**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
Y9	Corrélation de Pearson	1,000**	,750**	,896**	,896**	,756**	,896**	1,000**	1,000**	1	,896**	,970**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
Y10	Corrélation de Pearson	,896**	,896**	,806**	1,000**	,685**	1,000**	,896**	,896**	,896**	1	,960**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
Y_mea n	Corrélation de Pearson	,970**	,868**	,914**	,960**	,823**	,960**	,970**	,970**	,970**	,960**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

		Corrélations										
		Z1	Z2	Z3	Z4	Z5	Z6	Z7	Z8	Z9	Z10	Z mean
Z1	Corrélation de Pearson	1	1,000**	,896**	,896**	,896**	,896**	,896**	1,000**	1,000**	,896**	,976**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
Z2	Corrélation de Pearson	1,000**	1	,896**	,896**	,896**	,896**	,896**	1,000**	1,000**	,896**	,976**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
Z3	Corrélation de Pearson	,896**	,896**	1	,806**	1,000**	,806**	1,000**	,896**	,896**	1,000**	,961**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
Z4	Corrélation de Pearson	,896**	,896**	,806**	1	,806**	1,000**	,806**	,896**	,896**	,806**	,919**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
Z5	Corrélation de Pearson	,896**	,896**	1,000**	,806**	1	,806**	1,000**	,896**	,896**	1,000**	,961**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
Z6	Corrélation de Pearson	,896**	,896**	,806**	1,000**	,806**	1	,806**	,896**	,896**	,806**	,919**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
Z7	Corrélation de Pearson	,896**	,896**	1,000**	,806**	1,000**	,806**	1	,896**	,896**	1,000**	,961**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
Z8	Corrélation de Pearson	1,000**	1,000**	,896**	,896**	,896**	,896**	,896**	1	1,000**	,896**	,976**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
Z9	Corrélation de Pearson	1,000**	1,000**	,896**	,896**	,896**	,896**	,896**	1,000**	1	,896**	,976**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
Z10	Corrélation de Pearson	,896**	,896**	1,000**	,806**	1,000**	,806**	1,000**	,896**	,896**	1	,961**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000

N		60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
Z_m n	Corrélation de	,976**	,976**	,961**	,919**	,961**	,919**	,961**	,976**	,976**	,961**
	Pearson										1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
N		60	60	60	60	60	60	60	60	60	60

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
X1	60	3,95	,287	,037
X2	60	4,00	,260	,034
X3	60	4,02	,225	,029
X4	60	4,00	,319	,041
X5	60	4,00	,319	,041
X6	60	4,00	,260	,034
X7	60	4,00	,184	,024
X8	60	4,03	,317	,041
X9	60	3,93	,252	,032
X10	60	4,00	,319	,041

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
X1	25,666	59	,000	,950	,88	1,02
X2	29,749	59	,000	1,000	,93	1,07
X3	35,021	59	,000	1,017	,96	1,07
X4	24,290	59	,000	1,000	,92	1,08
X5	24,290	59	,000	1,000	,92	1,08
X6	29,749	59	,000	1,000	,93	1,07
X7	42,071	59	,000	1,000	,95	1,05
X8	25,240	59	,000	1,033	,95	1,12
X9	28,740	59	,000	,933	,87	1,00
X10	24,290	59	,000	1,000	,92	1,08

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
Y1	60	4,00	,260	,034
Y2	60	4,00	,260	,034
Y3	60	4,02	,291	,038
Y4	60	3,98	,291	,038
Y5	60	4,03	,258	,033
Y6	60	3,98	,291	,038
Y7	60	4,00	,260	,034
Y8	60	4,00	,260	,034
Y9	60	4,00	,260	,034
Y10	60	3,98	,291	,038

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur

Y1	29,749	59	,000	1,000	,93	1,07
Y2	29,749	59	,000	1,000	,93	1,07
Y3	27,097	59	,000	1,017	,94	1,09
Y4	26,209	59	,000	,983	,91	1,06
Y5	31,000	59	,000	1,033	,97	1,10
Y6	26,209	59	,000	,983	,91	1,06
Y7	29,749	59	,000	1,000	,93	1,07
Y8	29,749	59	,000	1,000	,93	1,07
Y9	29,749	59	,000	1,000	,93	1,07
Y10	26,209	59	,000	,983	,91	1,06

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
Z1	60	4,00	,260	,034
Z2	60	4,00	,260	,034
Z3	60	3,98	,291	,038
Z4	60	4,02	,291	,038
Z5	60	3,98	,291	,038
Z6	60	4,02	,291	,038
Z7	60	3,98	,291	,038
Z8	60	4,00	,260	,034
Z9	60	4,00	,260	,034
Z10	60	3,98	,291	,038

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

		valeur de test = 5			Intervalle de confiance de la différence à 95	
					%	
t		ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
Z1	29,749	59	,000	1,000	,93	1,07
Z2	29,749	59	,000	1,000	,93	1,07
Z3	26,209	59	,000	,983	,91	1,06
Z4	27,097	59	,000	1,017	,94	1,09
Z5	26,209	59	,000	,983	,91	1,06
Z6	27,097	59	,000	1,017	,94	1,09
Z7	26,209	59	,000	,983	,91	1,06
Z8	29,749	59	,000	1,000	,93	1,07
Z9	29,749	59	,000	1,000	,93	1,07
Z10	26,209	59	,000	,983	,91	1,06

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,912	,915	11

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,987	,987	11

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,992	,992	11

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Variation de R-deux	Modifier les statistiques			Sig. Variation de F
						Variation de F	ddl1	ddl2	
1	,912 ^a	,831	,829	,10565	,831	286,041	1	58	,000

a. Prédicteurs : (Constante), X_mean

ANOVA ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3,193	1	3,193	286,041	,000 ^b
	Résidu	,647	58	,011		
	Total	3,840	59			

a. Variable dépendante : Y_mean

b. Prédicteurs : (Constante), X_mean

Coefficients ^a						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,687	,277		-2,477	,016
	X_mean	1,174	,069	,912	16,913	,000

a. Variable dépendante : Y_mean

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
X_mean	60	3,9933	,19818	,02559

Test sur échantillon unique						
Valeur de test = 3						
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
X_mean	38,824	59	,000	,99333	,9421	1,0445

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
Y_mean	60	4,0000	,25512	,03294

Test sur échantillon unique						
Valeur de test = 3						
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
Y_mean	30,362	59	,000	1,00000	,9341	1,0659

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
Z_mean	60	3,9967	,26679	,03444

Test sur échantillon unique						
Valeur de test = 3						
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
Z_mean	28,938	59	,000	,99667	,9277	1,0656